الشعراوى
تحت قبة البرلمان

محمد المصرى



الشعراوي
تحت قبة البرلمان

دار الأحمدى للنشر

القاهرة : ١٥ ش عبد الخالق ثروت ـ تليفاكس / ٥٧٥٨٠٩٨

المنيـــا : ٧٣ ش طه حسين ـ تليفاكس / ٣٤٧٨٠٢

الطبعة الأولى : يناير ١٩٩٩

رقم **الإيــداع :** ١٦٩٧٨ / ٩٨

الترقيم الدولى : 7 - 09 - 5887 - 977

طبع وفصل ألوان : عربية للطباعة والنشر

العنوان : ٧ ـ ١٠ شارع السلام ـ أرض اللواء ـ المهندسين

تليفون : ٣٢٥٦٠٩٨ ـ ٣٢٥١٠٤٣

إهداء ..

أهدي هذه الصفحات الى أمي التي كانت – ولا تزال – من " مريدي " الشيخ الشعراوي .. وتحفظ عن ظهر قلب كل ما قاله ..

الى " أم أولادي " التي تتحمل الكثير من الشقاء والتعب من أجل العمل الصحفي البرلماني .. الذي هو " ألذ " وأحلى عمل في الدنيا ..

طلب إحاطة

قبل أن تقرأ

هذه الحكايات البرلمانية التى سوف تقرأها حدثت قبل أكثر من عشرين عاماً .. عايشتها عن قرب وشاهدتها بنفسى .. فهى محفورة فى ذاكرتى – وكأنها قد حدثت بالأمس القريب – ناهيك عن أنني قد سجلتها فى أوراقى الشخصية فى حينها بكل تفاصيلها .

لقد بدأت تلك الحكايات مع بداية عملى محرراً برلمانياً لمجلة أكتوبر ، عندما كلفنى أستاذنا الكبير أنيس منصور رئيس تحرير المجلة في ذلك الوقت لأكون مندوباً للمجلة فى مجلس الشعب لتزويدها بالأخبار التي تنشر فى باب " اتجاه الريح " ، اضافة الى عمل التحقيقات البرلمانية وإجراء الأحاديث الصحفية ، والعمل مع الأستاذ الكبير والأديب العظيم المرحوم / زهير الشايب – صاحب ترجمة كتاب " وصف مصر" – الذى كان ينقل للقارىء بقلمه الرشيق كل ما يحدث تحت القبة ببساطة .

وكان المجلس وقتها يعيش واحدة من أخصب فترات الحياة السياسية والبرلمانية في مصر ، وذلك عندما أصدر الرئيس

أنور السادات قراره الشهير بإلغاء النظام الشمولى الذى كان ممثلاً فى تنظيم الإتحاد الإشتراكى ، ثم قراره الذي تلاه بالسماح بتكوين المنابر . ثم ومع الإقبال الشديد على تكوين المنابر من كافة الاتجاهات السياسية حتى لقد وصل عددها فى شهر كامل إلى ٤٠ منبراً ، قرر السادات أن تقتصر هذه المنابر على ثلاثة فقط .. ثم اتخذ قراره فيما بعد بأن تتحول هذه المنابر إلى ثلاثة تنظيمات سياسية ، تحمل اسماء " اليمين " و " اليسار " و" الوسط " . وخاضت هذه التنظيمات السياسية انتخابات مجلس الشعب فى عام ١٩٧٦ بتلك المسميات ، الى أن اتخذ الرئيس السادات قراره أثناء إفتتاح الدورة البرلمانية للمجلس فى نوفمبر ١٩٧٦ بإطلاق إسم " الأحزاب السياسية " على هذه التنظيمات ، وبهذا يكون قد سمح للمعارضة أن يكون لها رأى تستمع إليه الحكومة تحت القبة .. وقد تأخذ به أحياناً ..!!

وفى التشكيل الوزارى للمرة الثانية برئاسة ممدوح سالم فى نوفمبر ١٩٧٦ ، صمم رئيس الوزراء على دخول الشيخ محمد متولى الشعراوى إلى التشكيل ليكون وزيراً للأوقاف وشئون الأزهر .

لقد رأيت الشيخ الشعراوى – بعد تعيينه وزيراً للأوقاف

وشئون الأزهر – لأول مرة عن قرب عندما كان يحضر إلى مجلس الشعب للإجتماع بالأعضاء فى اللجان ، أو ليلقى بياناً فى المجلس ، وأقسم أن صورته من يومها وهو يلبس " الجبة والقفطان " لا تزال ماثلة أمام عيناى حتى الآن .

وقد رأيت مراراً كيف كان أعضاء المجلس والوزراء أيضاً بمجرد أن يصل الشيخ الشعراوى إلى مجلس الشعب ويدخل الى القاعة أو الى احدى حجرات اللجان، كيف كانوا يلتفون من حوله ويظهرون له كل مشاعر الحب والود . وكان الدكتور إبراهيم بدران وزير الصحة الأسبق هو أكثر الوزراء إلتصاقاً به وقرباً منه.

كنت أرى فى كل مرة هذا كيف كان هذا الشيخ الجليل الذى دخل قلوب المسلمين وسكن فيها يعامل الأعضاء جميعاً بكل الحب والتواضع والبساطة .. والبلاغة فى القول .

وقد ظل الأمر على هذا النحو إلى أن جاء يوم الإثنين ٢٠ مارس ١٩٧٨ ، اليوم الذى سيظل محفوراً فى ذاكرتى ومشهوداً لكل من حضر جلسة المجلس فى ذلك اليوم .

فقد كان الشيخ الشعراوى طبقاً للأعراف البرلمانية متهماً ، عندما قدم النائب المستقل المستشارعادل عيد استجواباً حول " الفساد " فى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، والذى كان

يتبع وزارة الأوقاف دستورياً وقانونياً .

لقد أثبت الشيخ الشعراوى في هذه الجلسة وماتلاها من جلسات حول ذات الموضوع أنه – إضافة إلى أنه داعية مقنعاً وخطيباً مفوهاً – فإنه أيضاً سياسي محنك. فقد جاء يومها إلى المجلس بخطى ثابتة وواثقة، واستطاع فى هذه الجلسة التاريخية أن يقلب " الإتهام " الموجه إليه إلى تأييد ساحق من الأعضاء ، سواء من الأغلبية أو المعارضة ، للكيفية التي تصدى بها " للفساد " فى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، والوقوف فى وجه الأمين العام للمجلس الأعلى " محمد توفيق عويضه " الذى عاث فى المجلس الأعلى فساداً لسنوات طويلة قبل تولى الشيخ مقاليد الوزارة .

ثم استمرت علاقة الشيخ الشعراوى بمجلس الشعب حتى خروجه من الوزارة عام ١٩٧٨ ، والتى لم يجلس فى مقعد الوزير فيها سوى سنة واحدة فقط وعشرة أشهر و٢٥ يوماً !

لقد حزنت كثيراً عندما خرج من الوزارة ، ربما لأننى أحبه ، وربما لأننى سوف لا أراه مرة ثانية عن قرب فى مجلس الشعب ..!!

لقد بدأت فكرة الكتابة عن الشيخ الشعراوى خلال تلك الفترة التى جلس فيها عل كرسى الوزارة ، حيث ظلت علاقته

بالبرلمان في تلك الفترة تؤرقني وتلح عليّ لسنوات عديدة كي أكتبها أو أكتب عنها ، بكل ثرائها وخصوبتها .. وتفردها .

فيقيني أن تجربة الشيخ الشعراوى تحت قبة البرلمان لم يتعرض لها واحد من الكتّاب والمؤلفين من قبل ، رغم كل ما كتب عن " الشيخ " من مئات الكتب والمقالات والأحاديث الصحفية . فهى تجربة خصبة تثبت أنه فقيه " القرن العشرين"، حيث جمع بين علوم الدين والدنيا ، ولم يكن أبداً يعيش فى برج عاجى كما هو حال الكثيرين من الفقهاء ..!!

وكم كنت أتمنى ان انتهى من رواية هذه التجربة فى حياته ، لكن قضاء الله وقدره لم يمهله حتى انتهى من هذا العمل ويراه ويقرأه بنفسه . وعزاءنا أن هذا الإمام الجليل قد ذهب إلى جوار ربه سبحانه وتعالى ، الى دار البقاء ، تاركاً لنا دار الفناء بما فيها وما عليها، وأرجو الله مخلصاً أن ترضى روحه - المحلقة بيننا - عما سأسرده فى هذا الكتاب من أسرار ..!!

* * * * * * * *

لا يسعنى إلا أن أقدم كل الشكر والتقدير لكل الزملاء والأصدقاء الذين عاونونى فى إخراج هذا العمل الخالص لوجه

الله ، وقدموا لى يد المساعدة ، وأمدونى بالمراجع والوثائق التى استفدت منها كثيراً حتى ترى هذه الصفحات النور . وعلى رأسهم زميلى وصديقى الكاتب الصحفى " أسامه أيوب " .. الذى كان يقرأ مسّودات هذا الكتاب أولاً باول . ويفيدنى بملاحظاته من ذاكرته القوية التي تكونت لديه ونحن نسير فى درب صاحبة الجلالة ..!!

كما أقدم كل الشكر لكل من عاونى من العاملين فى مراكز المعلومات بمجلس الشعب ، ومجلس الشورى ، ومجلة أكتوبر على ما وفروه لى من مضابط الجلسات ، وأعداد الصحف . فقد كانوا خير معين لى بعد الله سبحانه وتعالى .

محمد المصرى

المنيل – أكتوبر ١٩٩٨

الفصل الأول

الشعراوى ..
من مقعد الوزارة
إلــى قبــة البرلمــان



" الشيخ محمد متولي الشعراوي يتحدث من فوق منصة مجلس الشعب "

الفصل الأول

الشعراوى ..
من مقعد الوزارة إلى قبة البرلمان

- الأعضاء .. أسقطوا رئيسهم !
- سيد مرعى برلمانى قدير
- الجدول مزدحم جداً
- الوزير المعمم
- اتهام الحكومة
- مجلس الشورى .. طفل غير مرغوب فيه !
- ليس لك ان ترفض
- لماذا قبلت الوزارة ؟
- مذبحة القضاء
- صاحب الإستجواب

بدأت وقائع هذه الحكاية البرلمانية فى عام ١٩٧٨ ، وبالتحديد فى ٢٠ مارس ، حين كانت الجلسة رقم ٤٣ لمجلس الشعب منعقدة برئاسة المهندس سيد مرعى ، وكانا د. جمال العطيفى و السيد على السيد وكيلين للمجلس .

كان عم " عبدالمعطى " – رحمه الله – بمكتب الصحافة في المجلس قد انتهى من توزيع جدول أعمال الجلسة على المحررين البرلمانيين فى شرفة الصحافة ، بينما كان " الجرس " فى الخارج يدق بصورة متواصلة ليعلن للأعضاء عن اقتراب موعد بدء الجلسة ، وضرورة توجههم إلى القاعة .

عم " عبدالمعطى " هذا كان يمثل لنا المرجع التاريخى لإستعادة أى واقعة من ذاكرته الحديدية ، وكان يفخر دائماً بأنه قد عمل فى المجلس منذ أن كان يضم مجلسين للشيوخ والنواب قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وأنه قد شاهد العديد من الباشوات والباهوات ورؤساء الأحزاب . بل وأنه قد رأى بعينيه جلالة الملك فاروق وهو يلقى خطبة العرش . ثم أنه بعد الثورة قد عاصر تكوين أول مجلس أمة فى عهد الثورة ، والذى عقدت الجلسة الإفتتاحية له فى ٢٢ يوليو عام ١٩٥٧ برئاسة السيد عبداللطيف بغدادى عضو مجلس قيادة الثورة ، وكان أنور السادات ومحمد فؤاد جلال وكيلين لذلك المجلس الذى

إستمر فى أعماله حتى يوم ١٠ فبراير ١٩٥٨ . وكان عدد أعضائه ٣٥٠ عضواً .

ولكن وبعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا ، تم تشكيل مجلس أمة مشترك يضم ٦٠٠ عضو أ ، منهم ٤٠٠ عضوا مصرياً و ٢٠٠ عضواً سورياً . وكان يرأس هذا المجلس الذى بدأت جلساته فى ٢١ يوليو ١٩٦٠ الرئيس الراحل " أنور السادات " . واستمر حتى يوم ٢٢ يونيو عام ١٩٦١ ، وكان وكيلا للمجلس فى ذلك الوقت هما محمد فؤاد جلال وراتب الحسامى .

وبعد أن فشلت الوحدة بين مصر وسوريا وحدث الانفصال ، قام المؤتمر القومى بتعطيل هذا المجلس حتى صدر دستور مارس ١٩٦٤ ، وتم انتخاب مجلس أمة يضم ٣٥٠ عضواً ، وكان نصف هؤلاء الأعضاء من الفلاحين والعمال طبقاً للقانون. وتم لأول مرة إعطاء رئيس الجمهورية الحق فى تعيين عدد من الأعضاء لا يزيد على عشرة .

وقد عقد هذا المجلس جلسته الأولى فى ٢٦ مارس ١٩٦٤، وكان رئيسه هو الرئيس الراحل أنور السادات أيضاً ، بينما كان المهندس سيد مرعى وعلى سيد على شعير وكيلين للمجلس . ثم حلّ أحمد فهيم بدلاً من على شعير فى دور

الإنعقاد الثانى . واستمر هذا المجلس حتى يوم ١٦ إبريل ١٩٦٨ . وكان هذا هو المجلس الثالث فى عمر الثورة .

الأعضاء .. أسقطوا رئيسهم !

أما المجلس الرابع فقد بدأت جلساته فى ٣٠ يناير ١٩٦٩ برئاسة د. محمد لبيب شقير والوكيلين كمال الدين الحناوى وأحمد فهيم ، واستمر هذا التشكيل حتى ليلة ١٤ مايو ١٩٧١، عندما وقع ٢٦٣ عضواً من أعضاء مجلس الأمة على طلب باسقاط رئيسهم والوكيلين و ١٥ عضواً اخرين (١) ، واعلان التأييد المطلق للرئيس السادات فى تصديه لمراكز القوى ، فيما سمى وقتها بـ " ثورة التصحيح " ، لأنهم انزلقوا فى عملية خسيسة هدفها كما جاء في السياق الذى وقع عليه الأعضاء هدفها طعن الوحدة الوطنية وهدم الصمود الشعبى من أجل القفز على المراكز والإستئثار بالسلطة والاحتفاظ بمراكز اقوى.

وبعد الجلسة الطارئة التى عقدها المجلس برئاسة د. إسماعيل على عتوق أكبر الأعضاء سنا ، تم انتخاب حافظ بدوى رئيساً للمجلس ومصطفى كامل مراد وحسن طلبه مرزوق وكيلين . واستمر هذا المجلس حتى ٢٥ يوليو ١٩٧١

عندما أصدر الرئيس السادات قراراً جمهورياً بفض دور الإنعقاد الثالث بل وحلّ المجلس كله .

بعد صدور الدستور الدائم فى عام ١٩٧١ تم انتخاب مجلس الشعب الجديد ، وعقد أول اجتماعته فى ١١ نوفمبر ١٩٧١ برئاسة حافظ بدوى ، ومحمد فؤاد أبوهميلة وفوزى العمدة وكيلين حتى نهاية دور الانعقاد الأول ، ليحل محلهما في دور الإنعقاد الثانى د. جمال العطيفى والسيد على السيد .

واستمر هذا التشكيل حتى انتخاب المهندس سيد مرعى رئيساً للمجلس فى دور الانعقاد الرابع فى ٢٣ اكتوبر ١٩٧٤ . واستكمل هذا المجلس مدته الدستورية لمدة خمس سنوات حتى ١٦ أكتوبر١٩٧٦ (٢) .

وقد تم انتخاب مجلس الشعب الجديد برئاسة المهندس سيد مرعى أيضاً وبدأ اجتماعاته فى ١١ نومفبر ١٩٧٦ . وكان الصحفى عبدالمنعم الصاوى والسيد على السيد وكيلين . ولكن تم انتخاب د. جمال العطيفى وكيلاً للمجلس بدلاً من عبدالمنعم الصاوى فى دور الانعقاد الثانى الذى استمر حتى ٢٧ يونيو ١٩٧٨.

سيد مرعى ... برلمانى قدير

كان المهندس سيد مرعى من وجهة نظرى من أقدر وأفضل وأبرع من تولوا منصب رئاسة البرلمان المصرى فى تاريخ الحياة البرلمانية المصرية .. ويكفى أنه قد تولى رئاسة مجلس الشعب فى أصعب فترات الحياة السياسية المصرية ، وتحول النظام السياسى المصرى من نظام الحزب الواحد والذى كان يمثله الاتحاد الاشتراكى إلى نظام المنابر السياسية الذى سمح الرئيس أنور السادات بتكوينها لتعمل من داخل الإتحاد الاشتراكى . ولكن مع تدفق الطلبات لتكوين المنابر السياسية المختلف لتمثل جميع الاتجاهات السياسية ، أصدر الرئيس السادات قراره فى مارس ١٩٧ بتكوين ثلاثة منابر فقط ، هى منبر اليمين ، ومنبر الوسط ، ومنبر اليسار . ثم قرر السادات أن تسمى بإسم التنظيمات فأطلق عليها أسماء : تنظيم مصر العربى الاشتراكى .. ثم تنظيم الأحرار الاشتراكيين .. ثم تنظيم التجمع الوطنى الديمقراطى ، حيث خاضت هذه التنظيمات الثلاثة انتخابات مجلس الشعب فى عام ١٩٧٦.

وفى يوم افتتاح دوره مجلس الشعب فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ أعلن السادات قراره التاريخى بتحويل هذه التنظيمات الثلاثة

إلى أحزاب سياسية لتمارس دورها فى الحياة السياسية المصرية (٣) .

وقد لعب المهندس سيد مرعى دوراً مهماً فى التنسيق البرلمانى بين هذه الأحزاب السياسية تحت القبة ، واستطاع بفضل حنكته السياسية وخبرته البرلمانية الطويلة أن يكون حكماً محايداً بين الأغلبية والمعارضة تحت قبة البرلمان .

وكما قال لي المهندس سيد مرعى : إن جانباً من المعارضة لم يكن راضياً عن إدارتي للجلسات ككل . وكذلك كان الأمر فى حزب مصر .. الذى كان يمثل الأغلبية .. فبعض أعضائه لم يكن يرضيهم سير الجلسات وأنه قد واجه الرضا وعدم الرضا من الطرفين وإن هذا يدل على أن إدارة الجلسات كانت تتم بشكل سليم . وأنه لم يتوقف طويلاً أمام التجاوزات التى حدثت من المعارضة فى ذلك الوقت لأنه كان ينظر إلى هذه اتجاوزات هلى أنها فى الفترة الإنتقالية التى ستؤدى حتماً ومع اوقت إلى نوع من الإستقرار (٤) .

ويبدو أن المعارضة قد أدركت ذلك تماماً فى حينه .. وعرف الجميع أن المهندس سيد مرعى كان يعطيهم الفرصة كاملة ليقولوا كل ما يعن لهم من أفكار واقتراحات ، ويشنوا هجوماً شرساً على حزب الأغلبية وعلى الوزراء أيضاً .



" المهندس سيد مرعي رئيس مجلس الشعب في الفترة من

نوفمبر ١٩٧٦ حتى اكتوبر ١٩٧٨ "

وقد عبر الجميع اغلبية ومعارضة عن مشاعر الحب الصادق، والمودة تجاه رئيسهم المهندس سيد مرعى ، عندما فوجئنا مع اقتراب نهاية جلسات الدورة البرلمانية فى أكتوبر ١٩٧٨ . وبالتحديد فى ١٠ أكتوبر أن الأعضاء بجميع اتجاهاتهم . قد علموا أن الرئيس السادات قد قرر عدم استمرار سيد مرعى فى رئاسة المجلس فى الدورة الجديدة .. فوقفوا جميعاً ليصفقوا تصفيقاً حاداً ومتواصلاً للمهندس سيد مرعى وطالبوه بعدم التخلى عن رئاسة المجلس . وعندما طلب توضيحاً أكثر للموقف وسبباً لهذه المظاهرة ، ازداد التصفيق الحاد له . وتبارى أعضاء المعارضة د. محمود القاضى وخالد محيى الدين ومصطفى كامل مراد ومعهم اعضاء حزب مصر فى الحديث عن تمسكهم به ، وضرورة ترشيح نفسه للدورة البرلمانية القادمة .

وكانت لحظات مؤثرة لنا جميعاً أعضاءً ومحررين وموظفين وعمال ، عندما تلعثم المهندس سيد مرعى وهو يقدم الشكر للأعضاء لهذه المشاعر الحارة والصادقة تجاهه . وقال لهم بكل انفعال مؤثر أنه يشعر بكل المودة نحو كل فرد منهم منذ أن تولى هذا الكرسى ، وطلب من الجميع العودة لجدول الأعمال ، لأن ما أثير يعتبر خارج اللائحة .. خاصة وأن

الإنتخابات القادمة ستكون فى الشهر التالى . وطالب بضرورة تعميق الديمقراطية وأن تكون المارسة بأسلوب سليم .

ولكن مع الدورة البرلمانية الجديدة التى عقدت فى ٤ نوفمبر ١٩٧٨ تم إنتخاب د. صوفى أبوطالب رئيساً للمجلس ، خلفاً للمهندس سيد مرعى ، الذى كان يحرص على حضور الجلسات والمشاركة فى أعمال المجلس بكل قوة وحماس . وقد تم تعيينه مساعداً لرئيس الجمهورية فى أكتوبر ١٩٧٨ .

وعندما حلّ الرئيس السادات مجلس الشعب فى إبريل ١٩٧٩ .. وعين المهندس سيد مرعى رئيساً للهيئة الإستشارية لرئيس الجمهورية ، سألته عن تفسيره لكل ما حدث فى هذه الجلسة التى أبدى فيها الأعضاء مشاعرهم الصادقة تجاهه ، فقال لى :

" إن مثل هذه المسائل لا تحتاج إلى توضيح .. فالمناصب السياسية هى مناصب غير دائمة لأى شخص ، وكل شخص يلعب دوراً لفترة معينة ثم يستكمل غيره هذا الدور . وقد كانت نيتى تتجه دائماً لغيرى من الشباب أو غيرى من القيادات لكى تشغل هذه المناصب ، فبتعدد شغل هذه المناصب تتكون القيادات المختلفة ، وتغيير المواقع السياسية هو أمر معترف به في كل مكان ولا يوجد أبداً من هو دائم فى منصبه . حتى

إذا استقر الرأى على ذلك أصدر الرئيس السادات قراراً بتعييني مساعداً لرئيس الجمهورية (٥) .

هذا وقد أصيب المهندس سيد مرعى أثناء حادث إغتيال الرئيس السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨٠ فى فخذه اليمنى ، وترتب على هذه الإصابة تهتك فى العضلات ، واستمر علاجه لمدة سنة كاملة . وقد اعتزل العمل السياسى من يومها حتى فاضت روحه الكريمة إلى بارئها فى ٢٢ اكتوبر ١٩٩٣ بعد حياة حافلة بالعمل السياسى والبرلمانى والزراعى على مدى ٣٦ عاماً . قدم فيها كل العطاء والجهد لمصر . رحمه الله .

الجدول .. مزدحم جداً

وعندما قلبنا فى أوراق جدول الأعمال نظر بعضنا إلى بعض ، وكان لهذه النظرة معنى واحد لدينا . فالجدول كما هو واضح مزدحم جداً . وبالطبع سنستمر طوال اليوم فى المجلس .!!

كانت عقارب الساعة ما زالت تشير إلى الحادية عشرة وخمس دقائق (٦) .

الأوراق تقول : إن هناك خمسة أسئلة وأربعة طلبات إحاطة

لوزير الصناعة والتعدين م. احمد عز الدين هلال ، حول حريق شركة إيديال وارتفاع أسعار منتجاتها . بالإضافة إلى طلبى إحاطة من د. محمود القاضى " مستقل " ومصطفى كامل مراد " رئيس حزب الأحرار " إلى وزير التجارة زكريا توفيق عبدالفتاح ، حول تشكيل لجنة مؤقتة لإدارة غرفة القاهرة التجارية بما يعد مخالفاً للقانون واعتداءً على الحرية والديمقراطية ، كما قال د. القاضى فى طلب إحاطته .

ولكن الأكثر أهمية من ذلك كله . هو الاستجواب الذي كان موجهاً للشيخ الشعراوى من العضو المستقل المستشار عادل عيد .

ازدحمت القاعة بالأعضاء - على غير العادة - سواء من الأغلبية أو المعارضة أو المستقلين . وكان يجلس فى مقاعد المعارضة على يسار المنصة أقطابها : د. محمود القاضى والمستشار عادل عيد والمستشار ممتاز نصار ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار ومحمد عبدالشافى " أحرار " ، ومعهم السيدة الوحيدة فى صفوف المعارضة العضو الفت كامل نائبة الجمالية ، ومعهم الشيخ صلاح أبو إسماعيل وكمال أحمد نائب الإسكندرية الناصرى ، وبجوارهم الشيخ عاشور ، وعضو حزب الوفد أحمد ناصر .

وفى المقاعد الأمامية كان يجس د . حلمى مراد رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد ، وبجواره نائب رئيس الحزب عبدالفتاح حسن (٧) ، ومعهم النائب علوى حافظ .

أما الصفوف الخلفية فكان فيها خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع الوطنى ، وبجواره - كما هو الحال دائماً - أبو العز الحريرى النائب السكندرى (٨) ، ومعهم قبارى عبدالله نائب قصر النيل .

الوزير المعمم

حضر الجلسة العديد من الوزراء ، وجلس د. فؤاد محيى الدين وزير شئون مجلس الشعب فى مكانه المعتاد أول " البنش " المخصص للوزراء و م. عبدالعظيم أبوالعطا وزير الرى وبجواره حامد محمود وزير الحكم المحلى وسكرتير حزب مصر ، والمهندس إبراهيم شكرى وزير الزراعة واستصلاح الأراضى قبل ان ينتقل إلى صفوف المعارضة ليقود حزب العمل (٩) ، واللواء نبوى اسماعيل وزير الداخلية و د. مصطفى كمال حلمى وزير التعليم وعبد المنعم الصاوى وزير الإعلام وحسب الله الكفراوى وزير الإسكان ومحب ستينو



يكتب تحتها

" فضيلة الشيخ الشعراوي وسط عدد من الوزراء ، على يمينه د. ابراهيم بدران وزير الصحة وعلى يساره د. زكريا توفيق عبد الفتاح وزير التموين والتجارة الداخلية "

وزير السياحة وأمال عثمان وزيرة الشئون الاجتماعية (١٠) .

وكان يجلس وسط هذا الجمع الكبير من الوزراء الشيخ محمد متولى الشعراوى باعتباره وزيراً للوقاف وشئون الأزهر.

كانت كل أنظار الأعضاء والصحفيين ، والوزراء أيضاً ، تتجه نحو هذا الوزير " المعمم " ، الذى سيقف – فى هذا اليوم– فى موقف المساءلة من العضو عادل عيد حول الأوضاع المالية والادارية بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، كما جاء فى جدول الأعمال . وكان نص الإستجواب الموجه إليه من العضو عادل عيد يقول :

" لقد شاع الاضطراب فى الأوضاع المالية والإدارية بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وقصر إشراف الوزراء عليه رغم صراحة ما تقضى به النصوص الواردة فى قرار انشاء ذلك المجلس من أن وزير الأوقاف هو رئيس ذلك المجلس .. وأنه – أى المجلس – يتبع وزير الأوقاف مباشرة. ولقد أدى ذلك كله إلى عجز المجلس عن القيام برسالته على النحو المنشود ، الأمر الذى يرتب المسئولية السياسية على السيد الوزير . ومن ثم أرى استجوابه فى ذلك " .

والاستجواب فى الأعراف البرلمانية ، يتضمن اتهام الحكومة أو أحد أعضائها وتجريح سياستها ، ومـن ثـم فـإن هـذا الاتـهـام يعقبه عادة طرح الثقة بالحكومة كلها أو ببعض أعضائها (١١).

وقد نصـت جميـع الدسـاتير المصريـة علـى حـق الإسـتجواب لعضو البرلمان ، وذلك منذ صدور أول دستور حقيقـى فـى عـام ١٩٢٣ . ثم دسـتور ١٩٣٠ الـذى تـم الغـاؤه والعودة لدستور ٢٣ والذى اسقطته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نهائيـاً علـى لسـان اللواء محمد نجيب فى ١٦ يناير ١٩٥٣ .

وقـد تـم إعداد بعض الدسـاتير المصريـة المؤقتـة : دسـاتير ١٩٥٦ - ١٩٥٨ - ١٩٦٤ ، حتـى صدور الدستور الدائـم فـى عـام ١٩٧١ (١٢) . وتـم تعديـل الأخير فـى جلسـة مجلـس الشعب فى ٣٠ ابريـل ١٩٨٠ فـى عهـد الرئيـس أنـور اسـادات وسـط احتفاليـة برلمانيـة برئاسـة د. صوفـى أبوطـالب فـى ذلـك الوقت ، الذى تولى رئاسة المجلس خلفاً للمهندس سيد مرعـى اعتباراً من ٤ نوفمـبر ١٩٧٨ وحتـى ٢١ يوليـو ١٩٨٣ . كمـا تولـى خـلال هذه الفترة رئاسـة مصـر كلهـا بعد حـادث اغتيـال الرئيس السادات فـى ٦ أكتوبر ١٩٨١ وسط جنـوده وضباطـه

فى العرض العسكرى بمدينة نصر، وذلك لمدة ثمانية أيام من ٦ إلى ١٤ اكتوبر ١٩٨١ طبقاً للدستور ، ليسلم الرئاسة فى هدوء إلى الرئيس حسنى مبارك كما قال د. صوفى بنفسه .

مجلس الشورى ... طفل غير مرغوب فيه !

وقد نص تعديل الدستور عام ١٩٨٠ على تأسيس مجلساً يسمى مجلس الشورى ، وتحديد اختصاصاته فى المادتين ١٩٤ و ١٩٥ التى خلت من أى إختصاصات تشريعية .. وليبقى مجلس الشعب هو صاحب التشريع الوحيد فى مصر.

لقد ولد مجلس الشورى كطفل غير مرغوب فيه بلا أية صلاحيات تشريعية .. وتم تفريغ النصوص من صلاحيات كامله له .. واختصاصات منقوصه على حد تعبير د. صبحى عبدالحكيم الذى كان أول رئيس لمجلس الشورى . واستمر لمدة ست سنوات اعتباراً من صباح اليوم الأول من نوفمبر ١٩٨٠ وحتى نوفمبر ١٩٨٦ . وقد قال د. صبحي بالحرف الواحد أنه يمكن الرجوع إلى مضابط مجلس الشعب للتأكد من ذلك (١٣) . كما قال أيضاً إن هذا الطفل – يقصد مجلس

الشوى- قد مارس الحياة .. وتحسنت صورته .. واستطاع خلال سنواته الأولى أن يثبت وجوده ويحترم الرأى العام .

ولكن د. صوفى أبوطالب رئيس مجلس الشعب الأسبق والذى كان يرأس المجلس أثناء إنشاء مجلس الشورى ، رد على هذا الكلام فى حواره مع المحررين البرلمانيين ، بأن الرئيس أنور السادات عندما أراد تأسيس مجلس الشورى كان أمامه بديلين :

الأول : هو البديل الفرنسى ، بأن يكون المجلس عبارة عن هيئة تنظر فى دستورية القوانين والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمصر كلها قبل عرضها على مجلس الشعب .. وكنت أنا مع هذا الاتجاه، ولكن السادات لم يأخذ به .

الثانى : هو أن يكون مجلس الشوى مجلساً للشيوخ ، وهذا الاتجاه هو الاتجاه العالمى الذى يأخذ بنظام المجلسين .. وقد رفض السادات هذا الإتجاه أيضاً .

وحل محل البديلين اقتراح جاء من جامعة طنطا ، بأن الشورى فى الإسلام غير ملزمة ، وان مجلس الشورى يقوم ببحث القضايا والمشاكل الجارية ، ويحل محل اللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكى ، ويكون بديلاً للمجالس القومية المتخصصة.

وقال د. صوفى : " إن الآراء تعددت وتناقضت ، وانتهت الى الصورة التى عليها مجلس الشورى حالياً .. وكان من المقرر أن يجتمع ثلاث أو أربع مرات فى العام .

ولكن مجلس الشوى نجح فى ممارسة دور إعداد الدراسات والتقارير ، واثبت فاعليته ، وبقيت المجالس القومية المتخصصة لتلعب دوراً مشابهاً لدور مجلس الشورى .

كما أكد د. صوفى أبو طالب أن توسيع الاختصاصات التشريعية لمجلس الشورى لا ينتقص من مجلس الشعب " .

وبعد هذه المواجهة بين الطرفين د. صبحى و د. صوفى الذى أصبح عضواً بمجلس الشورى بعد ذلك ، يمكن أن نقول ونؤكد أن الرئيس السادات عندما ألغى الإتحاد الإشتراكى أصبحت الصحافة القومية بلا مالك حقيقى ، حيث كانت تتبع ملكيتها للإتحاد الإشتراكى . ولهذا قرر الرئيس السادات إنشاء مجلس الشورى . ليكون هو المالك الجديد للصحف القومية . وأن يكون رئيس مجلس الشورى هو رئيس المجلس الأعلى للصحافة بحكم الدستور .

وعموماً فإن الإستجواب الموجه إلى الحكومة فى مجلس الشعب يمثل قمة الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية .

ليس لك أن ترفض ..!!

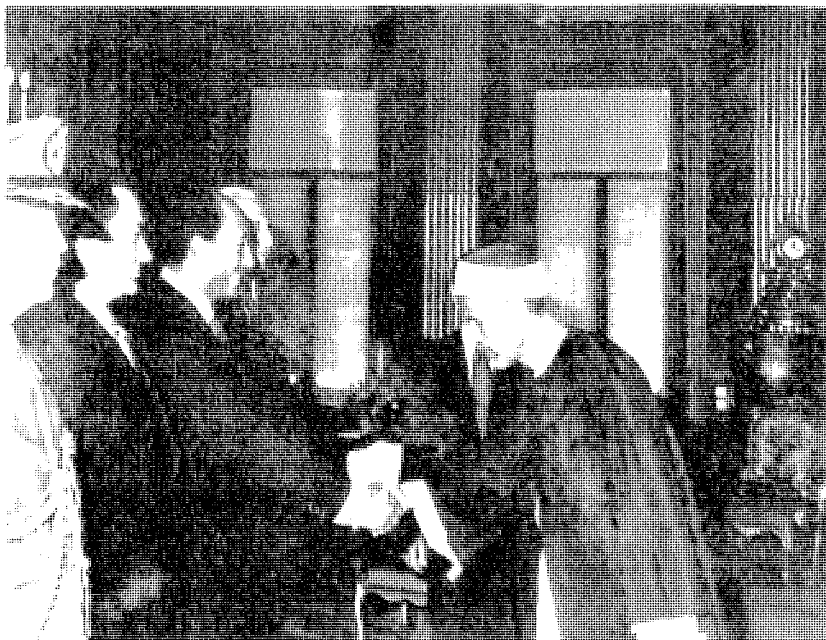
كان الوزير المستجوَب فى هذه الجلسة هو وزير الأوقاف الشيخ متولى الشعراوى " ، الذى استطاع أن يلفت إليه الأنظار والقلوب من خلال برنامج " نور على نور " الذى كان يقدمه المذيع أحمد فراج فى التليفزيون . وقد دخل " الشيخ الشعراوى " من خلال هذا البرنامج الناجح الى كل بيت مصرى قبل ان ينتقل أحمد فراج أميناً عاماً لمنظمة الاذاعات الاسلامية .. ثم مستشاراً إعلامياً بمجلس الوزراء . ثم مستشاراً بمجلس الشعب .

كانت الناس تلتف حول هذا الداعية الاسلامى الكبير ، حيث كان – ولايزال بعد رحيله – يؤثر فى قلوبهم وأسماعهم بأسلوبه الجديد فى الدعوة إلى الله وفى تفسيره لآيات القرآن الكريم وخواطره فيها . وشرحه للسنة النبوية الشريفة . وكان الله سبحانه وتعالى يفتح عليه بالفتوحات الربانية بعلم من لدنه أثناء إلقائه هذه الدروس والمحاضرات .

وكان ممدوح سالم رئيس الوزراء من أشد المعجبين بالشيخ الشعراوى (١٤) ، وصمم على أن يدخله الوزارة معه ليكون وزيراً للأوقاف ووزير دولة لشئون الأزهر .



" ممدوح سالم رئيس الوزارة التي ضمت الشيخ الشعراوي كوزير للأوقاف وشئون الأزهر للمرة الأولى .. والأخيرة "



" الشيخ محمد متولي الشعراوي يصافح السيد أنور السادات رئيس الجمهورية بعد تأديته لليمين الدستورية . ويرى الى يمين الرئيس السيد محمد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية والى يساره السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء "

وقال له عندما اتصل به فى مكة المكرمة لدعوته لحلف اليمين الدستورية : " ... ليس لك ان ترفض " !!

وكان الشيخ الشعراوى يؤدى مناسك العمرة فى مكة المكرمة . وقد سأله القائم بالأعمال فى القنصلية المصرية بجدة ، والتى تمت المكالمة فى مكتبه ، عن هذا الاتصال المفاجىء ، فقال له الشيخ الشعراوى : " الحمد لله الذى لا يحمد على مكروه سواه ، عزفت عن الدنيا فى الشباب وأنا محتاج إلى المال .. فسعت إلى فى الكبر وأنا عازف عنها " .

وفعلاً أعلن اسم الشيخ الشعراوى فى التشكيل الوزارى الجديد وزيراً للأوقاف وشئون الأزهر فى حكومة ممدوح سالم، فى ٩ نوفمبر ١٩٧٦ .

وكان الشيخ الشعراوى يعمل وقتها أستاذاً فى جامعة الملك عبد العزيز بجدة بالمملكة العربية السعودية ، ومن قبلها رئيساً لبعثة الأزهر فى الجزائر لمدة ست سنوات وكان يدرس اللغة العربية . ثم وبعد عودته إلى القاهرة عين مديراً للأوقاف بمحافظة الغربية ، ثم وكيلاً للدعوة والفكر ، ثم وكيلاً للأزهر كما عمل مديراً لمكتب الشيخ حسن مأمون شيخ الأزهر .

وكان قد حصل على وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى قبل دخوله الوزارة بثلاثة أشهر بمناسبة بلوغه سن التقاعد

وتفرغه للدعوة الإسلامية .

لماذا قبلت الوزارة ؟

وقد أثار قبول الشيخ الشعراوى منصب الوزارة جدلاً طويلاً، وطرح العديد من الاسئلة والاستفسارات فى ذلك الوقت .

فالبعض كان يؤيد قبول الشيخ فى لهذا المنصب ، والذى من خلاله يمكن دعم وتنظيم الدعوة الإسلامية بالحكمة والموعظة الحسنة ، والتأكيد على معانى الإسلام السمحة ، خاصة وأن الفكر المتطرف كان قد بدأ يظهر على السطح من خلال جماعات التكفير والهجرة ، وظهور مجموعة " صالح سرية " التى اقتحمت الكلية الفنية العسكرية ، ثم مقتل "الشيخ الذهبى " وزير الأوقاف الأسبق على يد أحد أعضاء جماعة التكفير والهجرة ، وهو الضابط المفصول طارق أحمد عبدالعليم . وقد تم تنفيذ حكم الإعدام فيه بعد محاكمته ، ومعه زعيم الجماعة شكرى أحمد مصطفى ، وإعدام ثلاثة آخرين من قيادات الجماعة .

وكان البعض الآخر يشفق على الشيخ الشعراوى من الوزارة والأعمال الإدارية بها ، والدهاليز الحكومية ،

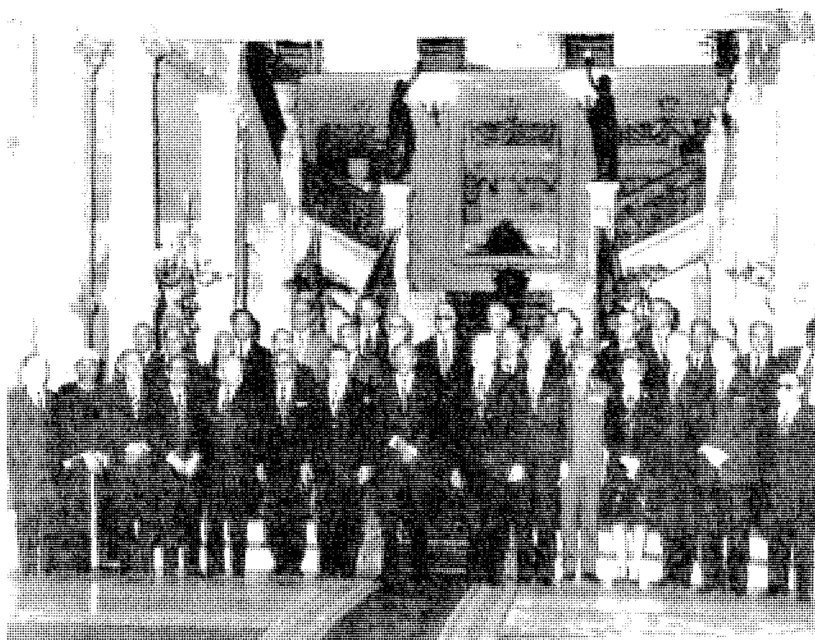
والموظفين ومشاكلهم ، والتي رأوا أنها من الممكن أن تؤثر عليه صحياً ونفسياً .

أما الفريق الثالث فكان يرى ضرورة إبتعاد " الشيخ " عن السياسة، فهي في نظرهم " فن السفالة " التي يجب أن ينأى الشيخ بنفسه عنها !

ولكن في النهاية حسم الشيخ الشعراوى هذه القضية المثار بقولته المشهورة :

" عَجِبَ الناس أن قبلت الوزارة . وقد لا تتسَع ظنون الناس للسبب الذى من أجله قبلت ، فوالله لقد قبلتها ليعلم الناس أن ما كان لك سوف يأتيك ، حتي لا يتعب الناس أنفسهم في قرع أبواب الآخرين لبلوغ المآرب " .

وكان ذلك أبلغ رد على هذه الأقاويل والتساؤلات والاستفسارات عند تعيين الشيخ محمد متولى الشعراوى وزيراً للأوقاف وشئون الأزهر. وقد استمر الشيخ الشعراوى وزيراً للأوقاف اعتباراً من ٦ نوفمبر ١٩٧٦ ، وهو تاريخ بداية الوزارة الثانية الى شكلها ممدوح سالم ، واستمر حتى الوزارة الخامسة التى كانت برئاسة ممدوح سالم أيضاً واستقالت فى ٤ أكتوبر ١٩٧٨ . وقد تولى د. مصطفى خليل تشكيل الوزارة الجديدة إعتباراً من " أكتوبر ١٩٧٨ . ولم يدخلها الشيخ



" صورة تذكارية لأعضاء وزارة السيد ممدوح سالم عام ١٩٧٧ ، ومعهم السيد الرئيس السادات ونائبه السيد حسني مبارك "

الشعراوى ، وخلفه في المنصب الدكتور عبدالرحمن بيصار ، واستمرت حتى ١٩ يونية ١٩٧٩ .

وبهذا يكون الشيخ الشعراوى قد تولى منصب الوزارة لمدة سنة واحدة وعشر أشهر و ٣٥ يوماً .

مذبحة القضاء

أما صاحب الاستجواب أو الإتهام للشيخ الشعراوى ، فهو المستشار " عادل عيد " ، الذى كان يعمل قاضياً لكنه فصل من منصبه فى عهد مراكز القوى قبل مذبحة القضاء الشهيرة فى ٣١ مارس ١٩٦٩، والتى عُزل فيها ١٦٩ قاضياً بما فيهم أعضاء مجلس إدارة نادى القضاة الذي كان يرأسه المستشار ممتاز نصار ، والذى أصبح بعد ذلك من أبرز نواب المعارضة فى مجلس الشعب لدورات متتالية .

كانت التهمة الموجهة إلى هؤلاء القضاء المعزولين من أعجب التهم ، وهى " رفضهم التدخل فى شئون القضاء والإعتداء على استقلاله، ورفضهم العمل فى السياسة والانضمام لطابور الاتحاد الاشتراكى ، وتصديهم لمحاولة أن

تكون النيابة العامة تابعة للسلطة التنفيذية وليست للقضاء " . فأعلن القضاء فى ٢٨ مارس ١٩٦٨ من خلال الجمعية العمومية لناديهم رفضهم لهذه المحاولة وتمسكهم بدعم استقلال القضاء . فتدخل وزير العدل فى ذلك الوقت فى انتخابات النادى وفشل (١٥) . فصدرت القرارات بالقوانين ٨١، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ لسنة ١٩٦٩، بإنشاء المحكمة العليا والمجلس الأعلى للهيئات القضائية وإعادة تشكيل القضاء، وبإعادة تنظيم نادى القضاه وبأن تكون كافة التعيينات والترقيات بقرار من رئيس الجمهورية (١٦) .

واستنكرت مصر كلها هذا الاعتداء على القضاء والقضاة . وعندما تولى الرئيس السادات رئاسة مصر عام ١٩٦٩، أصدر قراراً بإعادة بعض المعزولين فى عام ١٩٧١ ، وعاد الباقون فى عام ١٩٧٣ (١٧) . أما الاتهام الذى كان موجهاً للقاضى عادل عيد فإنه قد " قضى بإدانة ضابط شرطة قام بتهريب عددٍ السبائك الذهبية (١٨) .

صاحب الاستجواب

وبعد قرار الفصل عمل المستشار عادل عيد بالمحاماة ، ثم رشح نفسه كناب مستقل عن الاسكندرية فى انتخابات مجلس

الشعب فى عام ١٩٧٦ (١٩) .

وقد كان أداؤه يتميز بالموضوعية والهدوء فى عرض أفكاره واقتراحاته . ومشاركته فى أعمال المجلس منذ انتخابه وحتى تقديمه الاستجواب للشيخ الشعراوى .

وقد حاول " عادل عيد " منع وزير العدل فى ذلك الوقت ، أحمد سميح طلعت ، قبل نظر الاستجواب بيوم واحد – فى الجلسة المسائية – من القاء بيان عن الأوضاع فى المجلس الأعلى لشئون الاسلامية ووقف " فارس المعارضة " محمود القاضى بجانبه يسانده بكل قوة وبلاغة يعرفها الأعضاء .

وقد اعتبر كليهما " عيد والقاضى " أن هذا البيان هو نوع من الالتفاف من الحكومة حول الاستجواب ، وأن الاستجواب غير موجه أساساً لوزير العدل حتى يلقى بياناً قبل الاستجواب بساعات قليلة ، ولكنه موجه إلى وزير الأوقاف . وأن هناك نوع من المناورات من الحكومة لإجهاض الاستجواب قبل طرحه . ولكن د. فؤاد محيى الدين اعترض على كلامهما وقال : " لا داعى من المعارضة أن تقول هذا الكلام " ..! وحسم المهندس سيد مرعى هذا الجدل ، بأن سمح لوزير العدل " أحمد سميح طلعت " بالقاء بيانه بصفته الوزير المختص بمتابعة التحقيقات الجنائية والتأديبية بالمجلس للشئون الإسلامية من

عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٨ . وقد ذكر وزير العدل فى بيانه وقائع خطيرة عن هذا المجلس، ابتداء من المخالفات الادارية والمالية وحتى استغلال النفوذ ، وصرف المكافأت والحوافز لمن لا يستحقون وبدون وجه حق .!! وقد قامت النيابة بتحويل عدد كبير من موظفي المجلس الأعلى إلى محكمة أمن الدولة العليا بتهم الاختلاس والاستيلاء على أموال الدولة ، والتزوير فى الاوراق الرسمية.

أما سكرتير المجلس الأعلى . فإنه متهم دائماً بالاخلال بواجباته وظيفته وارتكاب العديد من المخالفات المالية والادارية ، ومخالفته للقرارات الجمهورية الخاصة بتنظيم البدلات والأجور والمكافآت . فقد قام فى سنة واحدة على سبيل المثال بصرف مبلغ ١٧١٦٨ جنيه للموظفين بالمجلس كأجور إضافية ومكافآت تشجيعية بدون وجه حق .!

واستمر وزير العدل على مدى ساعتين يروى للأعضاء ولنا كل هذه الوقائع التى تدين سكرتير عام المجلس الأعلى للشئون الاسلامية . فهل معنى ذلك أن وزير العدل قد " حرق " استجواب عادل عيد ، وأن كل الوقائع التى سوف يتصنعها استجوابه تعتبر قديمة و " بايته " بالتعبير الصحفى .

هذا ما سنعرفه فى الفصل القادم ..

هوامش ومراجع الحكاية

١ – كان من أبرز الذين وقعوا على هذا الطلب : عثمان أحمد عثمان وكمال الشاذلى وسيد زكى ونوال عامر ومحمد فؤاد أبو هميله وعبدالمنصف حزين وبثينة الطويل وصبرى القاضى وحافظ بدوى ومصطفى كامل مراد وحلمى جادالله ومحمد بركات أبو سحلى وعبدالفتاح عزام و د. سعد الخوالقة .

٢ – ذكر د. عبدالعظيم رمضان فى مجلة أكتوبر العدد ١٠٤٤ بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٦٦ تحت عنوان " خواطر مؤرخ – الدور الدبلوماسى فى حرب أكتوبر " : " أن السادات قد أرسل سيد مرعى نائب رئيس الجمهورية وقتذاك ، فى المدة من ١٠ إلى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، على رأس وفد مصرى مصحوباً بدراسة مهمة عن دور البترول فى خدمة الأهداف العامة للمعركة إلى دول الخليج " .

ولأمانة البحث العلمي نقول بأن المهندس سيد مرعى لم يتول خلال حياته السياسية كلها منصب نائب رئيس الجمهورية. فقد شغل المهندس سيد مرعى فى ١٦ يناير عام ١٩٧٢ منصب أمين عام الاتحاد الاشتراكى. ثم انتخب رئيساً للجنة السياسية . وفى أكتوبر ١٩٧٨ صدر القرار الجمهورى من الرئيس أنور السادات بتعيينه مساعداً له للمرة الثانية ، ثم رئيساً لهيئة مستشارى رئيس الجمهورية . وبذلك نجد ان

المهندس سيد مرعي لم يتول أبداً منصب رئيس الجمهورية ، كما ذكر ذلك د. عبدالعظيم رمضان .!

٣ - بعد تعديل دستور ١٩٧١ الدائم ، وبناء عى الاستفتاء الذى جرى فى ٢٢ مايو ١٩٨٠ ، نصت المادة الخامسة من الدستور على أن " يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب، وذلك فى إطار المقومات والمبادىء الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور ، وينظم القانون الأحزاب السياسية " .

٤ - حديث نشر فى مجلة أكتوبر العدد ١٥٠ الصادر يوم الأحد ٩ سبتمبر ١٩٧٩ أجريته مع المهندس سيد مرعي في كابينته بشاطىء الاسكندرية على مدى يومين ونقلته وكالة أنباء الشرق الأوسط كاملاً وبثته لجميع الدول العربية .

٥ - الحديث نفسه .

٦ - كان يوجد معى فى شرفة الصحافة الزملاء ، من " جريدة الأخبار جلال السيد وشريف رياض وعيسى مرشد ، ومن " جريدة الأهرام سامى متولى وعبدالجواد على وشريف العبد ، ومن "جريدة الجمهورية المرحوم صلاح عبدالغفار ومحمد المختار وعمرو عباس ، والعديد من الزملاء الذين كانوا يمثلون جميع الصحافة المصرية .

٧ - كان عبدالفتاح حسن وزيراً للشئون الاجتماعية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ فى حكومة الوفد . وقد دخل انتخابات مجلس الشعب فى عام

١٩٧٦ . وكان نائباً عن دائرة بسيون - غريبة، ثم أصبح نائباً لرئيس حزب الوفد الجديد . لكن مجلس الشعب أسقط عضويته بموجب قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى الذى أصدره المجلس فى عام ١٩٧٨ ، باعتباره من الذين أفسدوا الحياة السياسية قبل الثورة باشتراكه فى تقلد المناصب الوزارية . وكان هذا القانون الذى أصدره المجلس يستثنى من ذلك الحزب الوطنى ، والحزب الاشتراكى و حزب مصر الفتاة من أحزاب ما قبل الثورة . وقد أكدت المحكمة الدستورية العليا عدم دستورية العزل السياسي للسياسيين القدامى دون تفرقة بينهم، ودون أن تنسب إليهم وقائع محددة .

وقد ألقى عبدالفتاح حسن قبل اسقاط عضويته فى ١٩٧٨/٦/٢٦ خطبة بليغة امام الأعضاء . ذكر فيها أعماله ونضاله ووطنيته قبل الثورة . وانه قد عين فى الوزارة فى ١٤ يونية ١٩٥١ ، وأقيل فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، أى أنه كان وزيراً لمدة سبعة أشهر و١٩ يوما ، وطلب عبدالفتاح حسن عدم إسقاط عضويته حتى يحكم القضاء فى القضية التى رفعها أمام القضاء الإدارى يطعن فيها في قرار المدعي العام الاشتراكى لكن المجلس لم يستجب له ، وأسقط عضويتة بأغلبية ٢٧٣ صوتا ضد ٣٦ صوتاً من المعارضة ، وفيما عدا عضواً واحداً من حزب مصر .

٨ - كان أبوالمعز الحريرى نائبا عن كرموز بالاسكندرية ، وقد تم اسقاط عضويته فى نفس الجلسة التى اسقطت فيها العضوية عن

عبدالفتاح حسن ، وذلك بعد أن تلقى المجلس رسالة من المدعى الاشتراكى تشرح فيها تصرفاته في قيادة المظاهرات ومهاجمة النظام وأنه كان يسير ومعه مسدسه المحشو بالطلقات ويردد من خلال مكبر للصوت هتافات عدائية ضد النظام تمثل تعمداً ، مقصوداً به الإثارة والتحريض ، وكان اللواء النبوى إسماعيل وزيراً للداخلية فى ذلك الوقت . وقد أسقط المجلس عضويته بأغلبية ٢٨٧ صوتاً ضد ١٦ صوتاً من المعارضة . وكان يرأس الجلسة فى ذلك الوقت د. السيد على السيد وكيل المجلس .

٩ – بعد أن قام الرئيس السادات بالدعوة إلى تكوين الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسته ، و " هرول " اعضاء حزب مصر للانضمام لحزب الرئيس على حد تعبير أستاذنا الكبير مصطفى أمين – رحمة الله – فى عموده فكرة ، والذى منعه الرئيس السادات من كتابته لمدة ٤٠ يوماً بسبب هذا التعبير ، دفع باتجاه تأسيس حزب العمل من خلال التوقيع على وثيقته التأسيسية والمساهمة فى تذليل المشكلات الاجرائية لتأسيسه من خلال حفز بعض اعضاء مجلس الشعب الأعضاء بالحزب الوطنى إلى الإنضمام إلى الحزب الجديد لاستيفاء شرط توافر ٢٠ عضواً من اعضاء مجلس الشعب من بين مؤسسى أى حزب جديد (دراسة نظام الحزب الواحد فى قالب تعددى) إعداد وتحرير عصام الدين محمد حسن سبتمبر ١٩٩٦

ص ١٢ .

وقد رأس المهندس إبراهيم شكرى هذا الحزب وانتقل معه إلى حزب العمل " عديل " السادات العضو محمود أبو وافيه ، وشيخ البرلمانيين سيد جلال صديق الشيخ الشعراوى المقرب إلى قلبه ، والمهندس محمد حسن دره الذى أصبح نائباً لرئيس الحزب . وقد قام السادات بإخلاء ٢١ دائرة انتخابية بالكامل لصالح مرشحى حزب العام فى انتخابات عام ١٩٧٩

(المرجع نفسه) .

١٠ – كان هؤلاء الوزراء هم زملاء الشيخ متولى الشعراوى فى وزارة ممدوح سالم الرابعة التى تم تشكيلها فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٧ واستمرت فى عملها حتى ٨ مايو ١٩٧٨ ، وإلى جانب هؤلاء الوزراء كانت تضم أيضاً الوزراء : د. محمد عبدالمنعم القيسونى نائباً لرئيس الوزراء للشئون المالية والإقتصادية ووزيراً للتخطيط ، و د. محمد حافظ غانم نائباً لرئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية ووزيراً لشئون مجلس الوزراء وشئون السودان ، وإسماعيل فهمى نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية (استقال فى ١٧ نوفمبر ١٩٧٧) ، والفريق أول محمد عبدالغنى الجمسى نائباً لرئيس الوزراء ووزير الحربية والانتاج الحربى، والمهندس أحمد سلطان نائباً لرئيس الوزراء للانتاج ووزيرا للكهرباء والطاقه ، وأحمد عز الدين هلال وزيراً للصناعة والتعدين ، وم. عيسى

شاهين وزير دولة للرقابة والمتابعة ، ومحمد محمود رياض وزير دولة للشئون الخارجية (استقال فى ١٧ نوفمبر ١٩٧٧) ، و د. أحمد سميح طلعت وزيراً للعدل ، ود. حامد السايح وزيراً للصحة و د. بطرس بطرس غالى وزيراً للدولة ، و د. نعيم أبوطالب وزيراً للدولة ، و م. عبد الستار مجاهد وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحرى ، و د. على السلمى وزيراً للدولة ، وسعد محمد أحمد وزيراً لقوى العاملة.

وبهذا نجد أن الدكتورة آمال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية السابقة تعتبر من أقدم وزراء مصر بعد ثورة يوليو، حيث دخلت الوزارة فى ٣ فبراير ١٩٧٧ خلفا للدكتورة عائشة راتب فى التعديل الوزارى الذي تم فى وزارة ممدوح سالم ، وقد عاصرت د. آمال عثمان رئيسين لمصر هما : الرئيس السادات والرئيس حسنى مبارك ، وتسعة رؤساء لوزارات مصر منذ دخولها الوزارة وحتى خروجها فى ١٩٩٧/٧/٨ وهم : ممدوح سالم – د. مصطفى خليل – أنور السادات " ١٤ مايو ١٩٨٠ حتى ٦ أكتوبر ١٩٨١ – حسنى مبارك " ١٤ اكتوبر ١٩٨٤١ حتى ٢ يناير ١٩٨٢ – د. فؤاد محيى الدين – كمال حسن على – د. علي لطفى – د. عاطف صدقي – د. كمال الجنزورى .

وبهذا نجد أن د. آمال عثمان قد جلست فى مقعد الوزارة لمدة ٢٠ عاماً وخمسة أشهر وخمسة أيام . وقد عينت د. آمال عثمان وكيلة لمجلس الشعب في آكتوبر ١٩٩٨خلفا للمرحوم أحمد حمادى ، لتكون

أول سيدة مصرية تشغل هذا المنصب فى تاريخ البرلمان المصرى منذ نشأته .

١١ - النظم السياسية والقانون الدستورى - ١٩٨٨ - د. سليمان الطماوى ص ٥٩٢ .

١٢ - الدساتير المصرية والوثائق المتعلقة بها فى الفترة من ١٨٢٤ - ١٩٧١ ، مركز معلومات مجلس الشورى .

١٣ - قال د. صبحى عبدالحكيم هذا الكلام فى محاضرته للمحررين البرلمانيين فى دورتهم التى نظمها المجلس الأعلى للصحافة فى الفترة من ٢٨ ديسمبر ١٩٩٤ وحتى ١٩ يناير ١٩٥ .. ورد عليه د. صوفى أبوطالب فى نفس الدورة .

١٤ - تولى ممدوح سالم رئاسة وزراء مصر لأول مرة فى ١٦ إبريل ١٩٧٥ بعد أن كان وزيراً للداخلية بعد حركة التصحيح التى قام بها السادات فى ١٥ مايو ١٩٧١ ، واستمر فى تشكيل الوزارة حتى ٤ أكتوبر ١٩٧٨ ، أى أنه استمر رئيساً لوزراء مصر لمدةسنوات و ١٧٠ يوماً . وكان أول رجل شرطة يتولى رئاسة الوزارة فى مصر حيث تخرج فى مدرسة البوليس والادارة . وهو من مواليد ١٠ مارس ١٩١٨ ، وتولى أيضاً رئاسة حزب مصر الاشتراكى فى ٢٩ مارس ١٩٧٦ فكان أول وآخر رئيس له ، رحمه الله

١٥ - كان وزير العدل فى ذلك الوقت هو محمد أبو نصير ، وخلفه

الوزير مصطفى كامل إسماعيل الذى وقع قرار العزل قبل حلفه اليمين .

١٦ – تشريعات السلطة القضائية " معلقاً على نصوصها " ، للمستشار يحيى الرفاعى – ملحق مجلة القضاة ١٩٨١ حتى ٢٠٦ .

١٧ – المرجع نفسه .

١٨ – جريدة الوفد الخميس ٢٩ محرم ١٤١٠هـ ٣١ – أغسطس ١٩٨٩ ص٥ .

١٩ – لم يكن فصل عادل عيد هي الحالة الوحيدة فقط ، ولكن تم فصل رئيس دائرتي أمن الدولة المستشار محمد فؤاد الرشيدى والمستشار سعيد كامل . فالمستشار الرشيدى قضى ببراءة محمود عبداللطيف عبدالجواد المحامي من تهمة التآمر على قلب نظام الحكم . أما المستشار سعيد كامل فقد قضى ببراءة السفير أمين محمد سوكه المتهم بالتخابر مع دولة أجنبية (المرجع نفسه) .



المؤلف محمد المصري يهنيء الأستاذ مصطفى أمين بعودته للكتابة بعد أربعين يوماً من توقفه عن كتابة عموده اليومي " فكرة " .

الفصل الثانى

أطول ساعات فى حياة الشعراوى

الفصل الثانى

أطول ساعات فى حياة الشعراوى !

- إتهامات مباشرة لعويضة !
- تخطى لسلطات الوزير
- الشيخ عاشور .. فى زنزانة السجن الحربى
- اعطوا المستجوب فرصة .
- الشعراوى يلغى التفويض
- أراضى العجمى
- أردد الإستجواب !
- صدمة للإعضاء !
- أين كانت البطولات ؟ !
- الشعراوى يردد الانحرافات !
- أنا وحدى
- خطة شعراوية .
- اختفاء ملف المخالفات !
- المقارنة
- منهاج عمل برلمانى .
- عيد يشكر الشعراوى .

يبدو أن المستشار عادل عيد كان منتبهاً وواعياً تماماً إلى أن الحكومة قد أرادت " حرق " استجوابه .. كما أرادت أن تكون كل المعلومات التى سوف يسردها تعتبر بالتعبير الصحفى " بايته " ولا جديد فيها .. وذلك عندما دفعت وزير العدل " أحمد سميح طلعت " إلى القاء بيان له حول الانحراف والفساد فى المجلس الأعلى للشئون الاسلامية .. وأن يضع كل الحقائق والتحقيقات امام الاعضاء فى الجلسة المسائية قبل تقديم المستشار عيد للاستجواب . لذلك رأيناه عندما دعاه المهندس سيد مرعى لالقاء استجوابه يحمل أوراقه وملفاته الكثيرة ويترك مقعده فى صفوف المعارضة ويتجه إلى المنصة وسط همسات وهمهمات الأعضاء !

بدأ عادل عيد كلامه ، بأن الاستجواب لم يتغير الموقف فيه ، وما زالت النتائج تنتظر طرحها عليهم ليقولوا فيها كلمتهم .!!

إذن فهو لم يبدا بالهجوم على وزير العدل ، ولا على الحكومة حتى الآن ، وهذا ما جعل الأعضاء من حزب الأغلبية يهدأون قليلاً للاستماع إليه ، وليعرفوا ماهو الجديد الذى عنده.

أكمل عادل عيد : " إن الأمر ليس مجرد مخالفات مالية للسيد توفيق عزيضة ولكن الأمر أخطر من ذلك بكثير ، لقد كان

توفيق عويضة ظاهرة تستوقف النظر والانتبهاه ، وكان مثار حديث الداخل والخارج .!!

إتهامات مباشرة لعويضة !

وبدأ عادل عيد يوجه الاتهامات المباشرة لتوفيق عويضه ، ويسرد على الأعضاء قائمة طويلة منها :

- عبث بالمال العام بدون رقيب .
- أنفق مال وقف المسلمين انفاقاً يتصف بالسفه فى الداخل والخارج بغير رقيب ولا حسيب وبغير وازع من ضمير .
- استحوذ على سلطات كثيرة بغير سند من القانون .
- جعل من نفسه مركز قوة يتحدى السلطات .
- اساء إلى سمعة البلاد ونظام الحكم أبلغ إساءة داخلياً وخارجياً .
- أعطى أسوأ مثل لمن يحمل لواء الدعوة الاسلامية .

ثم علق العضو عادل عيد على هذه الاتهامات بأنه يتحدث عن ظاهرة الموظف الذى يخطىء ويجاهر بالخطأ ، ولايجد من يوقفه عند حده ..!

وهنا اعترض المستشار حلمى عبد الآخر وكان وكيلاً

برلمانياً بالمجلس قبل الغاء هذا النظام الذ كان يتبعه الحزب (١) ، وقال له في حدة :

" لا يجب التعرض لشخص غير موجود فى الجلسة ولا يملك الآن ان يدافع عن نفسه . نرجو أن يكون الكلام فى حدود الموضوع خاصة ان هناك أموراً معروضة على القضاء " .

عند ذلك طلب عادل عيد من رئيس الجلسة حمايته من المقاطعة خاصة عندما بدأ أعضاء الأغلبية " يشوشون " عليه ويقاطعونه فقال : إننى سأخلص إلى مساءلة الوزير .

تخطى لسلطات الوزير

ومضى عادل عيد يقول :

" لقد صدر قرا جمهورى فى عام ١٩٦٣ بترقية عويضه من الدرجة الخامسة إلى الدرجة الثالثة وبمرتب ١٠٠ جنيه . وفى سنة ١٩٧٠ طلب سامى شرف مدير مكتب رئيس الجمهورية ترقية عويضة إلى الدرجة الثانية . وصدر القرار الأخير تحدياً للوزير الذى كان موجوداً فى الوزارة وقتها (وهو المرحوم د. الذهبى) ، والذى اعترض على الترقية غير أن قراراً جمهورياً قد صدر يقضى بترقية توفيق عويضة إلى درجة نائب وزير ،

وكان هذا مخالفاً لقانون العاملين الذى لم ينص على وجود درجة نائب وزير . وكل هذه الترقيات تخطى لسلطات اوزير ، وهذا قرار باطل يصل إلى حد الإنعدام تماماً ! بعد هذا أجبر المرحوم د. الذهبى أن يفوض سلطاته إلى توفيق عويضة . وكان عادل عيد يقرأ من تقرير لجنة تقصى الحقائق التى شكلها المجلس حول مخالفات هيئة الاوقاف ، والذ جاء فيه إنه طلب منه - أى د. الذهبى - تفويض عويضة فى شئون الدعوة ، وهنا بدأت " المناوشات " والمقاطعات تزداد لعادل عيد والاعتراض على كلامه من اعضاء حزب مصر . ووصف أحمد ناصر عضو حزب الوفد الجديد هذه المناوشات بأنها إرهاب للعضو ، وقال بأعلى صوته : " لماذا ترهبون السيد المستجوب بهذه الطريقة ؟! " . ولكن د. فؤاد محيى الدين اعترض عليه وقال له : وما الارهاب فى ذلك ؟!

الشيخ عاشور ..
فى زنزانة السجن الحربى !

ووقف النائب " عاشور محمد ناصر " من حزب الوفد الجديد، وكان يجلس وسط صفوف المعارضة بجوار النائب

أحمد ناصر ليعترض على أعضاء الحزب مصر لمقاطعتهم لعادل عيد .

وكان النائب " عاشور " معروفاً بين الاعضاء باسم الشيخ عاشور، ومشهوراً بين الناس وتحت القبة ، بأنه " الشيخ " الذى وقف فى المؤتمر القومى للإتحاد الإشتراكى فى جلسته التى عقدت فى شهر رمضان ١٩٦٨ – وكان وقتها يعمل إماماً بمسجد المرسى أبو العباس – ليقول أمام أعضاء المؤتمر وللناس جميعاً كلاماً خطيراً عن اعضاء الإتحاد الإشتراكى ، حيث كانت جلسات المؤتمر مذاعة على الهواء مباشرة فى الإذاعة والتليفزيون، ويدير حوارها الرئيس جمال عبدالناصر بنفسه .

قال الشيخ عاشور في هذه الجلسة بعد ان أعطاه الرئيس عبدالناصر الإذن بالحديث :

" .... من الغريب أن الذين يحدثوننا عن الإشتراكية والتطبيق الاشتراكى ، يأتى الواحد منهم ويحدثنا عن الإشتراكية وهو يضع خاتم " سوليتير " فى أصبعه ، وثمن الخاتم لا يقل عن ثلاثة أو أربعة آلاف جنيه ، ويقود سيارة طولها ستة أو سبعة متر ، ويقول لنا جوعوا من أجل الوطن واربطوا الأحزمة على البطون لأننا نعيد بناء الوطن ، وبعد



" عضو مجلس الشعب عن دائرة الجمرك بالأسكندرية عاشور محمد ناصر عضو حزب الوفد الجديد والشهير بـ (الشيخ عاشور) صاحب المواقف التي خلقت أزمات عديدة داخل

هذه المحاضرة يأخذ " الشلة " إلى سهرة وإلى مادبة عشاء بعشرة او عشرين جنيهاً " .

ثم تساءل الشيخ عاشور :

" هل ربط الأحزمة موقوف علينا فقط .. ونحن الذين كتب علينا الجوع ؟ " .

فوجىء أعضاء المؤتمر القومى بهذا الكلام الخطير الذى يقوله الشيخ عاشور أمام الرئيس عبدالناصر ، ولاذوا بالصمت التام ، لكنه أضاف :

" إن الفساد قد إقتحم كل مكان . حتى المساجد ، والمرأة تدخل مسجد أبو العباس بملابس قصيرة ، ولما بتوطي العملية كلها بتبان "

وطبعاً ضجت القاعة كلها بالضحك .. وضحك الرئيس جمال عبدالناصر أيضاً واستوعب الموقف تماماً ، وقال للأعضاء بأن " الشيخ عاشور بيحب يهّرج ، وقد أضحكنا شوية " !

وقد روى الشيخ عاشور لسطان محمود نائب رئيس تحرير مجلة أكتوبر فى حديث له معه فيما بعد : " أن مراكز القوى قد اعتقلته بعد أن غادر قاعة المؤتمر القومى مباشرة وذهب إلى محطة مصر وركب الديزل المتجه إلى الإسكندرية وانزلوه من القطار .. وتم وضعه فى السجن الحربى فى زنزانة معتمه ..

رطبة .. مليئة بالقاذورات والأوحال والمياه والبقايا الآدمية . وكان الشيخ صائماً فى رمضان ولم يقدموا له كسرة خبز أو قطرة ماء على حد قوله (٢) .

" لكنهم اضطروا للافراج عنه ، بعد اشاعة قوية إنتشرت بين الناس أنه قد مات من التعذيب فى السجن الحربى .. وقد استدعاه شعراوى جمعه وزير الداخلية قبل الإفراج وطلب منه عدم الحديث مع أى مخلوق عن المكان الذى كان معتقلاً فيه .. حتى زوجته التى تنام فى حضنه يجب ألا تعرف منه أين كان ؟! " . وقال له شعراوى جمعه بالحرف الواحد كما ذكر الشيخ عاشور في حديثه :

" سأكلمك بلغتك .. أنت شيخ وتعرف إن ربنا وحده هو اللى يعرف الغيب ، أنا يقى زى ربنا وممكن أعرف الغيب .. يعني لو اتكلمت مع أي مخلوق سوف تعود إلى هنا . ولن تخرج أبداً ..!! " .

وقال الشيخ عاشور أنه لم يستطع الرد ، وسقط على الارض من الإعياء والخوف والرعب وتم نقله إلى المستشفى . وبعد ان تحسنت صحته سافر إلى الاسكندرية ، لكنهم طلبوا منه أن يسير فى شوارع الرمل والمنشية كل يوم لكى يشاهده الناس ، وحتى تنتفى اشاعه موته فى السجن الحربى .. وانه لا يزال

على قيد الحياة . ولكن بعد ذلك تم التنكيل به . وحاربوه في لقمة عيشه . وتم نقله من مسجد أبى العباس إلى زاوية صغيرة بالمنشية . وتم تخفيض مرتبه من ٧٥ جنيهاً إلى ٢٥ جنيهاً . وحرم من حصة " النذور " التى كان يأخذها من حصيلة صندوق نذور مسجد ابى العباس اكبر مساجد الإسكندرية .

وأضاف الشيخ عاشور للصحفى سلطان محمود : " أن الرئيس انور السادات هو الذى خلصه من مراكز القوى عندما طلبوا منه حضور الدورة التالية للمؤتمر القومى ، وقالوا له : " اننا سندخلك لتقابل أعلى مستويات التنظيم السياسى .. ولا تجلس إلا إذا سمحوا لك " . ودخل الحجرة ليجد الرئيس جمال عبد الناصر وبعض الأعضاء ، وبدأ الشيخ عاشور في التطلع إلى الوجوه ، فقال له عبدالناصر : " ايه يا شيخ عاشور بتبص حواليك ليه ؟ بتدور على إيه !؟ " .

وبدأ الجالسون في استفزازه ، فقال أحدهم : " بطلت الهلوسة بتاعتك ؟!! "

لكنه لم ينطق بكلمة .. كانوا يريدونه أن يتكلم أمام عبدالناصر حتى يتورط فى الحديث ، فيبرروا الانتقام منه !!

وفى تلك اللحظة دخل أنور السادات عضو اللجنة التنفيذية العليا وبعد أن جلس قليلاً فهم اللعبة والكمين ، وترك مقعده

وأمسك بيده الشيخ عاشور وقال له :

" خلاص يا شيخ عاشور المقابلة انتهت ؟!! "وخرج به إلى خارج المكتب وأفسد لعبتهم .

وقال الشيخ عاشور لسلطان محمود : " ولولا هذا الموقف النبيل من الرئيس السادات لما عرفت ماذا سيحدث لى وما هو مصيرى . لولا الرجل الشجاع ... انور السادات . " (٣) .

وعندما جاءت انتخابات ١٩٧٦ رشح الشيخ عاشور نفسه فى دائرة الجمرك بالاسكندرية .. ونجح باقتدار .. فقد كان شخصه فى نظر الناس الرجل الشجاع الذى استطاع نقد أعضاء الإتحاد الإشتراكى علناً وعلى رأسهم على صبرى .. ونجح الشيخ عاشور ودخل مجلس الشعب .. وشارك فى تأسيس حزب الوفد الجديد .

اعطوا المستجوب فرصة !

ما أشبة الليلة بالبارحة .. ففى جلسة الإستجواب الذى وجهه المستشار عادل عيد إلى الشيخ الشعراوى وزير الاوقاف يقف الشيخ عاشور تحت القبة ويقول بإنفعال شديد موجهاً كلامه لأعضاء حزب مصر :

" اتركوا المستجوب يقول رايه . أعطوه فرصة " .

وكانت هذه هى البداية للشيخ عاشور ، البداية التى جعلتنى ألتفت نحوه وأركز انتباهى جيداً إليه . فقد كنت أجلس فى شرفة الصحافة فى الجهة المقابلة له تماماً .

وما كاد النائب عادل عيد يواصل حديثه فى استكمال الوقائع التى تدين توفيق عويضة .. وتكشف انحرافاته على مدى سنوات طويلة . حتى وقف الشيخ عاشور للمرة الثانية ليقول لأعضاء المجلس جميعاً :

" إننى من هذا المكان أطلب أن يحضر السيد رئيس الجمهورية جلسة خاصة ليسمع من ممثلى الشعب المخالفات التى تحدث فى هذا المجلس ، وطبعاً كان يقصد المجلس الأعلى للشئون الإسلامية " .

ولكن المهندس سيد مرعى رفض تسجيل هذا الكلام فى المضبطة لأن العضو لم يسمح له بالكلام على حد قوله ، ولكن عندما عدت للمضبطة الخاصة بتسجيل الجلسة وجدت أن هذا الكلام لم يحذف بناء على تعليمات رئيس المجلس (٤) .

ويحدث الشيخ عاشور ضجيجاً صاخباً ويحتج على اعضاء الاغلبية لأنهم يقاطعون عادل عيد ، وينفعل المهندس سيد مرعى ويقول له :

" ما هذا يا فضيلة الشيخ عاشور ؟ هل أول نشاط لك فى هذا المجلس منذ عام ونصف تبدأه بهذه الصورة ؟! " .

الشعراوى يلغى التفويض

وجلس الشيخ عاشور فى مقعده للمرة الثالثة . وبدأ عادل عيد يستكمل استجوابه قائلاً بأن توفيق عويضه قد استغل التفويض الذ صدر له من الشيخ الذهبى أسوأ استغلال . وعاث فى الوزارة فساداً .. وأن الوزير قد أصبح " رمزاً " يملك ولا يحكم ، وأن هذا الوضع قد استمر حتى جاء الشيخ الشعراوى للوزارة . وفى بداية عهده ألغى هذا التفويض فى جرأة حتى لا يدع مجالاً للشك . وان الشيخ الشعراوى قد قال فى بيانه عن سياسة الوزارة فى بداية الدورة البرلمانية للمجلس إن الوزارة لا تعلم شيئاً عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وأن عويضة لا يهتم بالرد على مكاتبات الوزارة ، واكد الوزير على ضرورة إما أن يتبع المجلس للوزارة كا هو منصوص عليه فى قرار الانشاء ، وأما أن يفصل ويتبع لجهة اخرى يرى ولاة الأمور أنها أولى به .

ووجه عادل عيد كلامه مباشرة للشيخ الشعراوى ، وبدأت

تبرات صوته تعلو أكثر وهو يقول : كيف يكون هذا .. والوزير من حقه ان يفصل رئس المجلس باعتباره هو رئيس المجلس المباشر ؟ ثم كان أكثر تحديداً للمسئولية عندما قال وهو ينظر الى الشيخ الشعراوي : كنت انتظر من الشيخ الشعراوى أن يكون له موقف كعالم من علماء المسلمين، وكان يجب ان تتصدى لمن يعترض على قراراتك حتى تبرأ ذمتك امام الله والناس ..!! ومضى يقول : لقد قصر الوزير الشيخ الشعراوى فى استخدام حقوقه الدستورية والقانونية لمواجهة توفيق عويضه الذى هو فى الاصل " موظف " تابع لوزارة الوزير .. واكتفى الوزير بكتابة شكوى لرئيس الوزراء ، والشكوى لله عز وجل ..!!

وعاد عادل عيد ليسرد مخالفات توفيق عويضه مرة أخرى وحدد أن أحد أهم أسباب انحرافه : " أن له موازنه مستقلة خارج ميزانية وزارة الوقاف ، وأنها من أهم الثغرات التى ادت إلى أخطائه " .

تم وجه اللوم إلى مجلس الشعب كله لانه وافق على هذه الموازنة المستقلة لجهة ليس لها شخصية معنوية .. كما لم يسلم وزير المالية من هذا " اللوم " لأنه قبل أن يخاطبه موظف تابع لوزارة اخرى عن غير طريق الرئيس المسئول عنه ..

وأنه كان يتعامل فى الشئون المالية مباشرة مع وزير المالية (٥) . وأضاف : إن عويضة كان يخاطب رئيس الوزراء مباشرة ، وأنه كان يسافر للخارج دون علم وزير الأوقاف نفسه، حتى عندما كان يعود لا يخبر الوزير بنتيجة زياراته ..!! ثم تساءل بحدة : ثم من هو توفيق عويضة حتى يستصدر فى كل أمر من أموره قرارات جمهورية .. ؟!

وهنا احتج حامد محمود سكرتير عام حزب مصر ، وطلب الكلمة من د. جمال العطيفى وكيل المجلس الذى ترأس الجلسة بدلاً من المهندس سيد مرعى الذى جلس بين صفوف الاعضاء. وكانت علامات الإرهاق من طول الجلسة قد بدأت تظهر على ملامحه .!

ووقف حامد محمود ليقول : إن المستجوب يشكك فى كل القيم الموجودة فى البلد وهو يريد أن يعرض بأسماء ليس لها دخل بتوفيق عويضه ، ورئيس الجمهورية ليس له دخل بمثل هذا ولا مسئول فى الدولة يتمتع بحماية أحد إلا عمله ..!!

وضجت القاعة كلها بالتصفيق من اعضاء حزب مصر لكلام حامد محمود . مما جعل عادل عيد يتراجع عن التعرض لرئيس الجمهورية ويقول إنه لا يجرّح أحداً ، ولا يتعرض لأحد إنما هو يتكلم عن ظاهرة توفيق عويضة . وإنه ينزه رئيس الجمهورية

من مثل هذه القضية وإنه يجب أن يكـون للقـرارات الجمهوريـة شىء من الرقابة والضبط حتى لا تصدر فى غير محلها .. !

وعـاد ليقـول : إن عويضـه علـى مدى ١٧ سنـة ظـل يتمتـع بسلطات لا حدود لها ويتمتع بمسـاندة جهـات عليـا ، بمعنـى أن هنـاك أشـخاصـاً فـى رئاسـة الجمهوريـة يضفـون الحمايـة علـى توفيق عويضة ..!!

ووجـه عـادل عيـد اتهامـاً مباشـراً لتوفيـق عويضـة بأنـه قـد اغتصب ثلاثة أفدنة لشخصه .

وهنا تدخل د. جمال العطيفى وكيل المجلس ورئيـس الجلسـة ليقول لعادل عيد : " اننا لا نستطيع أن نقول " اغتصـب " إلا إذا كان قد صدر حكم قضائى فى ذلك " . وكان معـه كل الحق فـى هذه الملاحظة .

ورفع المهندس سيد مرعى يده يطلب الكلمة ، وكان لا يـزال يجلس بين الأعضاء . ومعنى أن يطلب رئيـس المجلـس الكلمـة ليقول رأيه فى أى قضية مثارة فإنه يريد أن ينبه الأعضاء إلـى بعض الملاحظات أو الآراء التى قـد تكـون غائبـة أو يشـير إلـى سوابق برلمانية تعرض لها المجلس من قبل .

وهـذا ما حدث فعلاً .. فالمهندس سيد مرعى بدأ كلامه بأنـه ما كان سيتدخل فى المنـاقشة إلا أنـه وجد أنها تتنـاول أموراً

أساسية لم تتناول منذ عام ١٩٢٣ حتى هذا الاستجواب ، وقد أكد على أنه " ليس من حق العضو أن يقول بأن فلاناً ارتكب جريمة معينة " . ووجه كلامه للأعضاء كلهم أغلبية ومعارضة ومستقلين قائلاً : " احذروا هذا لأننا قد نتعرض لهذا فى يوم من الأيام نريد أن نضع مبادىء لنحمى المستقبل ، والنيابة هى الجهة الوحيدة التى تتهم ، والنيابة قد أحالت وقائع والمحكمة هى التى تحكم فى هذا . نريد أن نسمع وقائع وليس اتهامات ، أليس من الواجب أن تواجه شخصاً فى بوقائع تقدمها للنيابة . لا نحاول فى ضجة العملية أن نهدر مبدأ من المبادىء ، واحترامنا لها هو احترام لأنفسنا " .

ولخص المهندس سيد مرعى حديثه بقوله : " الموضوع أن موظفاً ارتكب خطأ معيناً ، أريد من السيد العضو ان يحدد ما يتهم به توفيق عويضة " .

أراضى العجمى

صفق الأعضاء للمهندس سيد مرعى على هذه الملاحظات القيمة وهذا الدرس البرلمانى المفيد لهم الذى تعرضنا لمثله فى مواقف كثيرة فى السنوات الماضية من عمر البرلمان ، ولعل

هذه الملاحظات التى سردها المهندس سيد مرعى قد جعلت عادل عيد يعدل من كلامه ، ويقول :

" اننى سوف اذكر واقعة أراضى العجمى وهى من أوقاف المسلمين ، إن توفيق عويضة اتصل باصحابها وافهمهم أنه يملك البت فى شأن ملكية الأراضى ، ونظير هذا طلب لنفسه ١٢ فداناً وكتبها بإسمه واسم زوجته ، ولما اعترض أحد المواطنين على ذلك استعان عويضة برجال الشرطة الذين اجبروا هذا المواطن على التوقيع على العقد ..!! وقد أقام عويضه على هذه المساحة " قصراً " تكلف ٦٠ ألف جنيه ! "

وعلق عادل عيد على هذه الواقعة بقوله :

" إن عويضة حقق مكاسب كثيرة من استغلال نفوذه ، وهناك مبالغ كبيرة حق لها ثروات لنفسه وأقاربه " .

وعندما بدأت عقارب الساعة تقترب من الثالثة والنصف أخذ الأعضاء يطالبون بضرورة الانتهاء من هذا الاستجواب الذى تجاوز أكثر من ساعتين ونصف الساعة حتى الآن ، وفى هذه اللحظات رفع عادل عيد يده بورقه قال عنها : إنها طلب موقع عليه أكثر من عشرين عضواً نطالب فيها بتشكيل " لجنة لتقصى الحقائق " فى الانحرافات التى وقعت بالمجلس الاعلى للشئون الإسلامية منذ إنشائه حتى اليوم وأن يُحاسب كل

مسئول خالف القانون . وأعطى الطلب لرئيس الجلسة .

ولجنة تقصى الحقائق التى طالب بها العضو هى إحدى اللجان الخاصة التى نصت عليها اللائحة الداخلية للمجلس والتى يشكلها لفحص نشاط إحدى المصالح الادارية أو المؤسسات العامة أو أى جهاز تنفيذى إدارى أو أى مشروع من المشروعات العامة ، وذلك من اجل تقصى الحقائق وابلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية او الإدارية أو الاقتصادية أو إجراء تحقيقات فى أى موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة . وينتهى عمل هذه اللجنة بإعداد تقرير بما تنتهى إليه وتقدمه إلى مجلس الشعب . فعمل اللجنة هو مجرد عمل تحضيرى للمجلس صاحب الولاية الأصلية .

ثم حدد عادل عيد مطالبه من الاستجواب فى ثلاث نقاط :

- أن يوصى مجلس الشعب بوقف توفيق عويضة عن عمله كرئيس للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية باعتبار أنه فقد الثقة الواجبة لتولى هذا المنصب .
- أن يطالب مجلس الشعب جهاز الكسب غير المشروع بتحديد الثروة غير المشروعة التى حققها توفيق عويضة . أن يبلغ مجلس الشعب المدعى العام الاشتراكى بفرض الرقابة على أموال توفيق عويضه لحين الإنتهاء من التحقيق .

وحمل عادل عيد أوراقة وملفاته بعد أن قدم أخطر استجواب للحكومة فى مجلس الشعب فى ذلك الوقت . وعاد إلى مقعدة وسط تصفيق المعارضة التى كانت تشد على يديه وتهنئه على عرض استجوابه وإحراجه للحكومه وللوزير أيضا !

أردد الاستجواب !

نادى د. جمال العطيفى على الشيخ متولى الشعراوى وزير الاوقاف للرد على الاستجواب . واتجه الشيخ الشعراوى إلى المنصة وسط تصفيق الاعضاء ، وكان بعضهم يردد الله أكبر .. الله أكبر ، وعاد المهندس سيد مرعى لرئاسة الجلسة مرة ثانية ، وكانت كل الظنون تؤكد أن الشيخ الشعراوى سيكون فى موقف حرج ..!! فماذا سيقول الشيخ الشعراوي عن كل هذه الوقائع والاتهامات التى وجهها له العضو عادل عيد .!؟

هدأت القاعة وتجمع " الملاحظون " الذين يعملون فى القاعة وفى الشرفات وجاء الموظفون بالمجلس من كل المكاتب للإستماع إلى الشيخ الشعراوى . وبدأ " المحررون البرلمانيون " يوزعون العمل فيما بينهم حتى يمكن كتابة كل كلمة يقولها الشيخ الشعراوى ..

صدمة للأعضاء !

كانت البداية من الشيخ الشعراوى أقرب إلى الصدمة للأعضاء ، حيث بدأ كلامه بقوله :

" أننى ما جئت الى هنا لأرد على الاستجواب .. إنما لأردد الاستجواب " ..!!

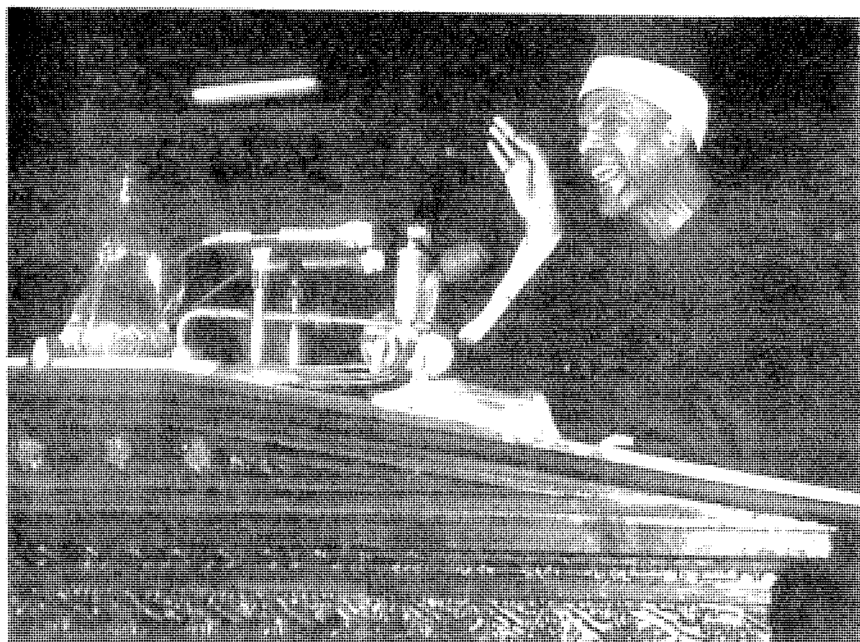
إذن فهو بداية لم يتنصل من الاستجواب أو الاتهامات التى قالها العضو . صفق الاعضاء لهذه البداية الحاسمة للاستجواب. وواصل الشيخ كلامه بعد إنتهاء التصفيق :

" بأنه ولا السيد المستجوب يدعى فضلاً فى وصول هذه المعلومات إلى أذان الاعضاء ، فلإن كان موظف مسئول قد أتهم بانحراف ، فإن الذى اثبت هذه الإنحرافات هو جهاز حكومى أيضا . فإذا صح أن يكون فى الحكومة واحد قد انحرف فإن الذى صوب الانحراف هو جهاز حكومى أيضا "

وفى تواضع العلماء أكمل الشيخ الشعراوى :

" وما كنت أحب اى شخصيا أن أمدح بما لم أفعل وأن يُمدح غيرى بما لم يفعل .

وكان كلامه محددا عندما قال :



" الشيخ محمد متولي الشعراوي يلقي بيانه في مجلس الشعب للرد على الإستجواب الذي قدمه النائب عادل عيد بشأن مخافات توفيق عويضه رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية والتابع لوزير الأوقاف مباشرة "

" إن الجهاز المركزى للمحاسبات هو الذى يجب أن يذكر وهو الذى يجب أن يكرم ، لأنه في ظل مراكز القوى استطاع موظفون شرفاء .. أمناء .. أن يقولوا كلمة الحق فى آذان الطغيان .. والمراقبة المالية التى تتمثل في المراقب المالى فى وزارة الاوقاف يجب أن تأخذ أيضا نصيبها من الشكر والتقدير " .

وقاطعه الاعضاء بالتصفيق ، وكان البعض منهم يهتف : الله أكبر .. الله أكبر . ولكن الشيخ الشعراوى واصل كلامه بالحديث عن توفيق عويضة ووصفه بأنه موظف أوهم الناس أنه من مراكز القوى ، وهو ليس من مراكز القوى .

وقال :

" أن مراكز القوى معناه أن يأخذ واحد من القاعدة مركز القمة ، ونحن نعلم جيداً أن من محاسن هذا العهد أننا استطعنا أن نردد في هذا المكان مثل هذا الكلام " .

وأخذ الشيخ الشعراوي في محاكمة ما كان يحدث في عهد مراكز القوى بقوله :

" اننا كم رأينا ورأى سوانا منكراً لم يغيره أحد حتى بقلبه .. وماكان يخطر ببال انسان أن يتوهم أمراً مناقضاً لما كانت ترتضيه القمة أو من يمثلون مراكز القوى في هذه القمة " .

أين كانت البطولات

ووضع الشيخ الشعراوي قاعدة للحكم على أحداث التاريخ بأنها " يجب أن تقاس بأجوائها ، فلا يؤخذ حدث اليوم للحكم على أحداث ما قبل التصحيح ، بل يجب أن نأخذ ما حدث بجوه " . ومضى يتساءل ويستنكر ما يحدث في القاعة وقال :

" أهنا توجد البطولات الآن ..؟؟ "

وتابع حديثه بإنفعال :

" أين كانت البطولات التي تظهر اليوم ؟! أين كانت حين كان التعدي على الأموال والإختصاصات .. وكانت تراق دماء الأبرياء .. ويعتقل الشرفاء ويعتدى على العرض .. دون أن تسمع همسة تنكر منكراً يحدث أمام لناس جميعاً " .

وضجت القاعة بالتصفيق للمرة الخامسة واختلطت هتافات الله أكبر .. الله أكبر بالتصفيق من الأعضاء ، أغلبية وحتى من المعارضين أنفسهم ! وقال الشيخ :

" والذي نفسي بيده ، لو كان لي من الأمر شيء لحكمت للرجل الذي رفعنا تلك الرفعة ، وانتشلنا مما كنا فيه الى قمة .. ألا يُسأل عما يفعل " ..!!

وفي وسط هذا الأجواء المنفعلة بكلمات الشيخ الشعراوي

وتصفيق الأعضاء له وهتافهم المستمر الله اكبر ... الله اكبر .. وقف الشيخ عاشور فجأة وقال موجهاً كلامه للشيخ الشعراوي ، بالحرف الواحد كما سمعت وسجلت في أوراقي في حينها :

" اتق الله يارجل .. مفيش حد فوق المساءلة ، لترع الله ".

حدثت ضجة شديدة من أعضاء حزب مصر ، ومقاطعة الشيخ عاشور حتى لا يواصل كلامه للشيخ الشعراوي ، وكان الأعضاء يقولون له : اقعد .. اقعد .. بينما البعض الآخر يصفق ويهتف .!

وضاعت في الهواء الأجراس التي كان يخبطها المهندس سيد مرعي " بشاكوشه " في وسط هذه الضجة من الجميع ! وما أن هدأت القاعة قليلاً . وكان الشيخ عاشور لايزال واقفاً قال له الشيخ الشعراوي بانفعال :

" اجلس .. أنا أعرف بالله منك "

وكررها مرة ثانية :

" أنا أعرف بالله منك " . ومضى يقول :

" إن الرجل الذي شجع هذه الشجاعات المختلفة يجب أن نقدر كل قراراته وكل آرائه تقديراً في مستوى ما وضعه الله في أيدي البشر " .

وبعد هذه العبارات التي قالها الشيخ الشعراوي عن الرئيس الراحل أنور السادات الذي قاد حركة التصحيح في ١٤ مايو ١٩٧٠ وخلص البلد من مراكز القوى .. كانت تدور في ذهني بعض الأسئلة والإستفسارات حول هذه العبارات الأخيرة التي قالها الشيخ الشعراوي .. والتي كان يمجد بها الرئيس السادات ويرفعه الى درجة عدم المساءلة ..!!

هل كان يقصد المساءلة السياسية عما يفعل السادات في البلد وما يتخذه من قرارات .. أم يقصد مساءلة أخرى ؟!! وهل كان الشيخ يقصد المعنى الظاهر لهذه العبارات أم ما هو قصده بالضبط ؟!

وهل كان الشيخ عاشور محقاً في اعتراضه على عبارة الشيخ الشعراوي أن السادات لا يُسأل عما يفعل ؟! وهل عبارة " اتق الله " التي قالها له هي التي أدت الى أن ينفعل الشيخ الشعراوي ويقول له : " أنا أعرف بالله منك " .. وهل يمكن لأحد أن يدعي أنه أكثر معرفة بالله من الآخر ؟!

الشعراوي يردد الإنحرافات

كادت هذه الأسئلة التي ازدحمت في رأسي تشغلني عن متابعة ما يحدث حولي في القاعة ، غير أني انتبهت الى صوت

العضو أحمد ناصر وهو يقول للشيخ الشعراوي :

" ادخل في الإستجواب .. ادخل في الإنحرافات ! "

وتصدى له المهندس سيد مرعي وقال له :

" أرجو من السيد العضو عدم المقاطعة والتزام الهدوء .. هل يريد السيد العضو أحمد ناصر أن يوجه السيد الوزير " ؟

وعندما زادت مقاطعة أحمد ناصر للشيخ الشعرواي انفعل المهندس سيد مرعي وقال :

" يا أستاذ أحمد هذا غير جائز اطلاقاً ..!! "

ووجه الشيخ الشعراوي كلامه للعضو أحمد ناصر قائلاً :

" لو أحببت أن أدخل في الإنحرافات لكان من الواجب ألا توقفني هذا الموقف بعد أن قلت أنني أردد الإنحرافات بدلاً من أن أرد عليها " . ثم مضى يقول :

" انني أتكلم في مباديء عامة تحت قبة برلمان .. وأن يقف وزير مسئول فيها ليؤيد مستجوباً بمنتهى القوة والصلابة دون أن يؤثر عليه من رئيس أو زميل ، وأقسى من ذلك أن يتحول وكيل المجلس الى صف المعارضة في هذه القضية " !!

أنا وحدي

ووصف الشيخ الشعراوي ما يحدث بأنه ظاهرة جديدة

نشأت في مصر حينما اختفت من القمة عبارة " أنا وحدي " ، لأن أنا وحدي لا ينشأ في ظلها الا عبارة " وأنا مالي " . وهنا سُلب الشعب كل مقومات المواهب فيه . ونقل إلى القمة قالت أنا وحدي . واستقر الأمر عند القمة وأصبحت مسئولة عن كل شيء . ولكن إنتقل الأمر إلى اناس ادعوا انهم القمة وليسوا بقمة ومن هنا نشأ كل انحراف ويجب ألا نقيس أى انحراف قبل التصحيح على انحراف وقع بعد التصحيح .

واقترب الشيخ الشعراوى من الاستجواب أكثر عندما قال :

" إذا قال قائل أن مكاتباتى فى أمر المخالفات إنما نشأت بعد السؤال والاستجواب أقوله له : لا السؤال والاستجواب أو طلب الاحاطة، إنما نشأ من القنبلة التى فجرتها أنا هنا فى هذا المجلس ، فلا تأخذوا منى لتبيعوا على ..!! "

وطبعاً كان " الشيخ " يقصد المعارضة ، وضجت القاعة بالضحك وتبسم الوزراء لهذه الملاحظة التى تحسب للشيخ الشعراوى ، وتكشف أنه رجل سياسى محنك وأنه يرفض أسلوب المزايدة من بعض أعضاء المعارضة عليه ..!!

وعاد الشيخ الشعراوى ليؤكد مرة ثانية أنه صاحب المبادرة في كشف هذا الانحراف فى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بما فجره فى المجلس بنفسه .

وطرح الشيخ الشعراوى سؤالاً ربما قرأه فى عيون بعض الأعضاء حينما قال :

" ربما قال قائل .. وماالذى أجبرك على أن تظل فى موقعك إلى هذا الوقت ! "

ثم أجاب على سؤاله بقوله :

" ان ما أشيع عن عويضه بأنه هو الذى يعزل وزراء الأوقاف ، فلو أننى استقلت لدخلت فى دائرة أو كشف المعزولين توهماً ، وبذلك يكون خروجى تأكيداً لما يدعيه بأنه مركز قوى ، وانا أريد ان أجرده من هذا السلاح الوهمى .. فأحببت أن أعلم الدنيا جميعا ان مراكز القوى قد تنشأ إيجابياً من اعلى ولكنها قد تنشأ سلبياً من أسفل حينما يعرف الناس الحقيقة . فلو اننى استقلت ثم جاء واحد آخر ليدرس الموقف إذن فسيأخذ اوامر عويضة مقدسة ، لأنه ولىّ وزيراً وعزل وزيراً ، وبهذا يمتد أمد الفساد ! "

ووضع الشيخ الشعراوى مجلس الشعب كله أمام مسئوليته عندما قال :

" ومن العجيب إننى استجوب امام هذا المجلس وكنت أحب أن يوجد تقليد ان استجوب أنا المجلس ..!! "

وعاد مرة ثانية ليلقى الكرة فى ملعب مجلس الشعب حينما

قال للأعضاء :

" أليس الجهاز المركزى للمحاسبات داخلاً ضمن إدارات الوزارة، وهو تابع لكم شخصياً ومحرراً من كل القوانين . فكان يجب على أن أسألكم أنا ماذا صنعتم فى تقرير الجهاز المركزى ؟!.

وبالطبع لم يجب أحد على أسئلة الشيخ الشعراوى ، التى كانت أشبه باللوم او أقرب إلى المحاكمة على تقصير المجلس فى استخدام حقه الرقابي الذي يكفله له الدستور.

لاذ الجميع بالصمت وكأن على رؤوسهم الطير .. مما شجع الشيخ الشعراوى أن يقول :

" انا لا أدعى لنفسى الشجاعة ، ولكننى رجل أعرف قدر حجمى بالضبط فما كان لى ان أتصرف أو أقف حتى أتحسس المجالات التى اتبعها وبما كان فى أمر السياسات العليا ، وما أكثر ما تتطلبه السياسات العليا الآن مما لا نعرفه ، ومن المصلحة ألا نعرف . ما يدرينا أنه لهم فى تحولاتهم أشياء لا تدخل فى دائرته كسكرتير عام المجلس الأعلى ..! " .

خطـة شعراويـة

وروى الشيخ الشعراوى للأعضاء الخطة التى اتبعها فى علاج

انحرافات سكرتير المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مستخدماً " خبث " العلماء على حد تعبيره ، وأنه استخدم ما يردده العلماء من أن " درء المفاسد مقدم على جلب المصالح "، فكان يجس النبض : هل عويضه مسنود حقاً أم ذلك توافقاً معه ؟!. وقال : إنه جمع القمة الوظيفية التى تعاونه وقال لهم : " ما رأيكم فى اننى اريد أن ألغى التفويض ؟ " ، فقالوا له نعم .. لأن ذلك كانت له ظروف ومناسبات تقتضى وجوده ولابد أن تستشير . فقال لهم : أتحبون ان أبدأ عهدى بالاستشارة فيما يكفل اختصاصي ؟ وسألهم : من الذى فوضه هل هو رئيس الوزراء ؟ فردوا : لا .. الوزير هو الذى فوضه فقال لهم : إذن انا ألغى تفويض الوزير .! .

اختفاء ملف المخالفات !

ويواصل الشيخ الشعراوى :

" فعلا ألغيت التفويض دون استشاره أحد ، ويعلم الله أننى لم اتلق كلاماً فى هذا الأمر ممن يساوينى وزارياً .. أو ممن يعلونى ، ولا حتى مجرد السؤال عن إصدار هذا القرار " . حينئذ استقر فى ذهنى أن إدعاء المسنودية إدعاء وارد ،

فجمعت الموظفين وقلت لهم : اجمعوا لى كل المعلومات وكل المخالفات . ولكنهم طلبوا منى مدة تعادل مدة عمر الفساد . ثم عادوا إلى وقالوا : إن كثيراً من الاشياء التى حقق فيها ، واثبتت فيها ادانات ومخالفات لا توجد فى ديون الوزارة أبداً ، فقد خبئت جميعاً . فقلت لهم : ابحثوا عنها فى مصاردها . قالوا : ذلك يريد مهلة أوسع من المهلة التي أعطيتنا اياها لنستخرج ما تحت أيدينا فكيف تكون المهلة لنستخرج ما ليس تحت أيدينا ..!!

المقارنــــة

ثم تابع الشيخ حديثه :

" وحينما انتهى الرأي الى المراقبة المالية لوزارة المالية والى الجهاز المركزي للمحاسبات استطعنا أن نأخذ خيوطاً نواجه بها الموقف.

ثم قال بكل صراحة للأعضاء :

" لا أنكر أني كنت لا أزال أعمل بنصف قلب .. لماذا ؟ لأني خشيت أن تكون مسنوديته أقوى من فهمي ومن فراستي ، والذين كانوا يعملون معي - للإنصاف - كانوا يعملون معي بربع قلوبهم ، لدرجة أني تساءلت كثيراً ، وكلفتني تلك

المساءلات كثيراً من الزمن " .

فقالوا لي بأن الهمس يدور بأن عويضه أبقى منك في المنصب .!!

فقلت لهم :

" سألتكم بالله ، كم دوبتم أنتم من الوزراء ؟! حطوني في الرقم مما دوبتم . لماذا تقارنون بيني وبين عويضه وهو أبقى في منصبه مني ؟! . أنا أحب أن تقارنوا بينكم أنتم وبينه . وأنتم لستم في مقام المسئولية العليا ، وليس أمامكم ما تنحرفون فيه فقارنوا أعماركم أنتم بعمره هو . اذن فأنتنم أطول عمراً منه لأن الوزير لا يستطيع أن يتحكم في متى يخرج ولماذا يخرج ، بينما لا يتحكم في خروجكم الا شهادة الميلاد ، أما نحن فلا نعرف متى نخرج ..!! " .

كانت العبارة الأخيرة من العبارات البليغة للشيخ الشعراوي حيث عبر بها عما يدور ويحدث أثناء اعلان أي تشكيل وزاري. فلا أحد يعرف أسباب خروج الوزير الفلاني من الوزارة ولا أسباب دخول الوزير الآخر في التشكيل الوزاري .! وبالطبع تسري الإشاعات عن أسباب الخروج والدخول في فترات اعلان التشكيل .! ويبدو أن ذلك من احدى سمات الحكم في دول العالم الثالث .

وقد قوبلت تلك العبارة بالإستحسان والتصفيق من الأعضاء. وواصل الشيخ الشعراوي كلامه بقوله ان الموظفين في الوزارة أرادوا عقد مقارنة بيني وبين عويضه ، لكنني لم أكترث لهذا الأمر ، لأنه كما قال :

" علمت بحكم تجاربي في الحياة أن أي موضوع تفشل فيه الجماعة هو الموضوع الذي يدخل فيه الهوى الشخصي أو النفعي . أما اذا كانوا حميعاً صادرين عن حق فلايمكن أبداً أن يهزموا ، وكنت واثقاً من نصر الله تعالى لأنه سبحانه قال : (إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم) .

وواصل الشيخ الشعراوي كلامه :

" حينما جئت جعلت الله في بالي ، ولقد اتهمت بالكذب وأنا لست بكذاب . قلت نحن في حاجة الى معونة الله . ورسول الله قد علمنا أنه لا يغضب لنفسه قط . كنت أريد أن أثير الموضوع بداءة ولكنني عدلت عن ذلك حت لا يقال أنني ادخلت المسألة في مساجلة شخصية بيني ولبين توفيق عويضه . وأجلت الموضوع وتحملت أن أتهم أمامكم بالتقصير " .

منهاج عمل برلماني

وانتقل الشيخ الشعراوي بنا وبالأعضاء من موضوع

الإستجواب الى وضع منهاج عمل برلماني يجب أن تلتزم به الأغلبية والأقلية تحت القبة ، وياليتهم يدرسون هذا المنهج جيداً ويحاولون تطبيقه . لكنني وخلال عملي البرلماني كل هذه السنوات الماضية أجد أن هذا المنهج يتحطم على صخرة الإلتزام الحزبي وصراع المنصب والإعلان الدائم عن الولاء للحكومة سواء بالحق أو بالباطل من مصالح دنيوية زائلة .

قال الشيخ الشعراوي في عبارات محددة وكمؤثرة وببلاغة لا تصدر الا عن مثله من علماء نهاية القرن العشرين :

" ان الظاهرة التي حدثت يجب أن نأخذ منها مباديء ، فوجود المعارضة في عهد من شرع وجود المعارضة يجب أن يؤخذ برأي الإعتبار فيه من الأغلبية والمعارضة أنه خلاف رأي ورأي وخلاف حجة مع حجة وليس خلاف قلب مع قلب ولا عاطفة مع عاطفة " .

قوبلت هذه العبارة بالتصفيق من الأعضاء ، وكانت المعارضة أشد حماساً . وكان الشيخ يقصد بالطبع بالذي شرع وجود المعارضة هو الرئيس أنور السادات حينما سمح بتكوين المنابر أولاً ثم تأسيس الأحزاب ووجود المعارضة بينها والمستقلين في مجلس الشعب .

واستكمل الشعراوي كلامه بقوله :



" الشيخ الشعراوي يتلقى التهاني من أعضاء مجلس الشعب
على الرد البليغ على استجواب عادل عيد وعلى الدرس
الديمقراطي الذي لقنه للأعضاء أغلبية ومعارضة "

" ولا أحب أن كل عمل تقوم به الأغلبية يناقض من المعارضة ةلا أحب أن كل رأي من المعارضة يقابل بالهجوم من الأغلبية . ولكن أحب أن أن نلتقي عند الحق وأن نتفاهم بهوادة حتى يقنع ذو الحق من ليس عنده حق . وهذه الظاهرة يجب أن تكون ظاهرة انسانية وظاهرة اجتماعية وظاهرة سياسية . لماذا ؟؟ لأن دوام الإتفاق نفاق وكثرة الخلاف اعتساف ..!! "

وكان الشيخ الشعراوي أكثر حماسة وهو يقول :

" اثبتوا للدنيا كلها أننا أهلٌ للمارسة الديمقراطية بحق . وأحب أن أرى من الأغلبية من يعارض الأغلبية وأحب ان أرى من المستجوبين من يوافقون المستجوَب على ما يقول ولا غضاضة في ذلك لأن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية " .

وبعد هذه العبارات البليغة قال الشيخ الشعراوي للأعضاء : السلام عليكم . وغادر المنصة وسط تصفيق حاد من الأغلبية والمعارضة لك أره أو أسمعه من قبل أو من بعد الشيخ الشعراوي .

وعاد الشيخ الشعراوي الى مقعده وسط الوزراء وقام الأعضاء ليسلموا عليه ويشدوا على يده ويقبلوه ويحيوه على صراحته وبراعته في الردج على الإستجواب دون مواربة أو

عيد يشكر الشعراوي

بعد أن هدأت القاعة الا قليلا ، وعاد الأعضاء للجلوس في أماكنهم ، قال المهندس سيد مرعي إن ١٧ عضواً يطلبون الكلمة والتعليق ، أذكر منهم جمال ربيع وفتحي الكيلاني وعمر أبو ستيت وعبد المعم حسين ومدكور أبو العز ود. القاضي وصلاح توفيق وصبري القاضي والشيخ صلاح أبو اسماعيل . لكن اللائحة طبعاً تتيح لمقدم الإستجواب التعليق على كلام الوزير .

ووقف عادل عيد مرة ثانية ليرد على الوزير ، فأثنى على كلامه وقال : " إن في مجمله كلام طيب .. لكنني أرجو منه ألا أكون ممن أشار اليهم الوزير من أدعياء البطولة . وأنا أشكر الوزير وأقدره . " .

* * * * * * * *

وطبقاً للائحة المجلس الداخلية وافق المجلس على الإنتقال الى جدول الأعمال بأغلبية الأعضاء . وفي نفس الوقت وجه

المجلس الشكر للشيخ محمد متولي الشعراوي على صراحته وعلى طريقته في معالجة الموقف . كما أعلن المجلس تأييده للخطواتالتي اتخذتها الحكومة بشأن المخالفات المنسوبة لرئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

واتخذ المجلس قراراً بإبلاغ المحكمة بالبيانات والوقائع التي ذكرها مقدم الإستجواب عادل عيد أمام المجلس في جلسة الإستجواب لاتخاذ مايلزم وتحويلها لسلطات التحقيق .

كما أعلن المجلس التزامه بمبدأ أساسي وهو سيادة القانون الذي يخضع الجميع له . وكان هذا هو الشعار السائد في تلك الفترة والذي كان يؤكد عليه الرئيس الراحل السادات . وقال المهندسش سيد مرعي ان المجلس يؤكد حرصه الدائم على التصدي لأي انحراف أو تقصير في الأموال العامة في اطار من سيادة القانون .

* * * * * * * *

ولكن .. هل انتهت تلك الحكاية التي حدثت في هذه الجلسة التاريخية عند هذا الحد ..؟؟!! وتم اغلاق ملف االمجلس الأعلى للشئون الإسلامية .. والتي أثبت فيها شيخنا الشعراوي أنه كان سياسياً خطيراً وبرلماندياً قديراً .

بالطبع لا .. فلازالت الحكاية مستمرة ..

الجلسة . ولكن تم إلغاء هذا النظام رغم إنه " مدرسة " لتدريب الأعضاء لتولى مناصب الوزارة بعد ذلك .. كمال قال لى ذلك المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب الأسبق فى حديثى معه الذى نشر فى مجلة أكتوبر .

٢ – تحقيق صحف لسلطان محمود نائب رئيس تحرير مجلة أكتوبر نشر فى العدد ٧٤ ص ٦٢/٦٣ فى ٢٦ عام ١٩٧٨ .. وكان بعنوان : " الشيخ عاشور : أو الرجل الذى أساء إلى من أحسن إليه "

٣ – الحديث نفسه .

٤ – مضبطة الجلسة رقم ٤٣ فى ٢٠ مارس ١٩٧٨

٥ – كان د. صلاح حامد هو وزير المالية فى ذلك الوقت .

هوامش ومراجع الحكاية

١ - كان نظام الوكيل البرلمانى متبعاً فى مجلس الشعب فى هذه الفترة وتم تعيين وكلاء برلمانيين ليقوموا بالرد على ما يثيره الأعضاء إذا لم يكن الوزراء موجودين . وحاضرين فى الجلسة . ولكن تم الغاء هذا النظام رغم أنه كان " مدرسة " لتدريب الأعضاء لتولي مناصب الوزارة بعد ذلك .. كما قال لي ذلك المهندس سيد مرعي رئيس مجلس الشعب في حديثي معه الذي نشر في مجلة أكتوبر ١٩٧٩ .

٢ - تحقيق صحفي لسلطان محمود نائب رئيس تحرير مجلة أكتوبر نشر في العدد ٧٤ ص ٦٢ - ٦٣ في ٢٦ مارس ١٩٧٨ ، وكان بعنوان : " الشيخ عاشور : أو الرجل الذي أساء الى من أحسن اليه ..!! "

٣ - الحديث نفسه .

٤ - مضبطة الجلسة رقم ٤٣ في ٢٠ مارس ١٩٧٨ .

٥ - كان الدكتور صلاح حامد هو وزير المالية في ذلك الوقت .

الفصل الثالث

" السادات " ..
بين الشعراوى وعاشور

الفصل الثالث

السادات بين الشعراوي وعاشور

- خبز ناصع البياض !
- هل ستفسرون ؟!.
- حزب الوفد الجديد يتراجع !
- الشعراوى يبرىء ساحته .
- الكلمات الأخيرة للشيخ عاشور .
- غابة لألغاء الشتائم .
- " كفانى " من الدست مغرفة "

بعد إنتهاء تلك الجلسة التاريخية التى وقف فيها الشيخ الشعراوى وزير الأوقاف للرد على إستجواب النائب المستشار عادل عيد .. وإستطاع الشيخ الشعراوى بحسه السياسى والدينى أن ينتزع تأييد المجلس أغلبية ومعارضة ومستقلين فى خطواته التى اتخذها ضد رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مستخدماً " خبث " العلماء على حد تعبيره .. وانتقال المجلس إلى جدول الأعمال .. ظننت أن الأحداث ستتوقف عند هذه النهاية .. وعند هذه المواجهة الساخنة التى حدثت بين الشيخ الشعراوى والمستشار عادل عيد ، ثم بينه وبين الشيخ عاشور .

لكننا فى اليوم التالى مباشرة ، وبالتحديد يوم ٢١ مارس ١٩٧٨ تلاحقت الأحداث سريعاً .. خاصة أن بعض الصحف اليومية كانت قد تجاهلت تماماً المواجهة التى تمت بين الشيخين الشعراوى وعاشور فيما نشرته ، وتم حذف بعض أقوال الشيخ عاشور .. ولم يشر إليها !

خبز ناصع البياض !

وكالعادة .. وزع علينا عم " عبدالمعطى " جدول الأعمال وكان يتضمن طلباً تقدم به رئيس حزب الأحرار مصطفى كامل مراد والعضو أحمد محمود فؤاد لمناقشة إرتفاع أسعار العلف

واللحوم . والحالة السيئة التى وصل إليها مستوى رغيف العيش .. بالإضافة إلى ٤٦ سؤالاً و١٨ طلب إحاطة حول السياسة التموينية لوزير التموين د. زكريا توفيق عبدالفتاح ، وذلك من أعضاء المعارضة والمستقلين وأعضاء حزب مصر أيضاً .. وقد جلس زكريا توفيق عبدالفتاح فى مقاعد الوزراء فى الصف الأول إستعداداً للرد على كل هذه المناقشات والاسئلة وطلبات الإحاطة التى تقدم بها النواب .

وعندما أفتح المهندس سيد مرعى الجلسة ، وأعطى الكلمة للنائب مصطفى كامل مراد .. بدأ الحديث عن حالة رغيف العيش السيئة ، بسبب قلة العمال فى المخابز وهجرتهم لهذه المهنة ، والظروف السيئة التى يعملون بها .!!

إذ بنا نرى فجأة احد الأشخاص يدخل حاملاً " سلة " من البلاستيك بها بعض أرغفة العيش المستديرة ناصعة البياض .. عندها حدثت ضجة من الأعضاء وهمهمة حول هذا العيش الجيد الصنع ، والذى كنا لا نجد مثله فى المخابز .

وبدأ المحررون البرلمانيون يتركون أقلامهم لمتابعة هذه " الأرغفة " وأين ستذهب ؟! وانصرفوا عن متابعة كلام العضو مصطفى كامل مراد لمتابعة ما يحدث أمامهم لأول مرة تحت قبة البرلمان !

ووقف محمد عبد الشافى نائب حزب الأحرار ليقول بكل إنفعال :

" هذا الخبز من تأليف السيد وزير التموين ليعرض على السادة الأعضاء فى هذه الجلسة .. إننا فعلاً فى حاجة إلى مثل هذا الخبز ، وقال ساخراً ومتهكماً : " يا ليته كان موجوداً فى الأسواق " ..!!

وانفعل المندس سيد مرعى رئيس المجلس هو الآخر ، وقاطع النائب عبدالشافى .. وطلب منه الجلوس .

وحدث هرج ومرج من الأعضاء .. ووقف بعضهم فى مكانه ليلقى نظرة على هذا " الخبز " الذى دخل القاعة . وبدأ المهندس سيد مرعى يدق " بشاكوشه " حتى يعود الأعضاء إلى أماكنهم . وقال بنبرات حادة موجهاً كلامه لوزير التموين :

" كان يجب على من أدخل عينة الخبز الآن أن يطلب الإذن قبل إدخالها إلى قاعة المجلس ! لتخرج هذه العينة من الخبز من القاعة إلى أن تُطلب وبإذن من رئيس المجلس ، ولا تدخل أية عينات إلى قاعة المجلس إلا بإذن من رئيس المجلس . ليجلس السادة الأعضاء فى أماكنهم .. "

وكرر هذا النداء الخير أكثر من مرة !

ثم طلب من النائب مصطفى كامل مراد مواصلة كلامه ،

ولكننى لاحظت من موضعى ان الشيخ " عاشور " كان يقف ويجلس مرات عديدة ، إلى أن طلب المهندس سيد مرعى بحزم منه الجلوس فى مكانه .

لكنه فجأة . وبدون مقدمات وقف ، وقال بإنفعال وهو يشير بيده :

" إنى خارج " .

فرد المهندس سيد مرعى فوراً :

" مع السلامة ! " .

ثم أكل سيد مرعي كلامه :

" وليتفضل السيد مصطفى كامل مراد بالحديث " .

وفى أثناء استعداد الشيخ عاشور للخروج من القاعة قال بأعلى صوته :

" إنى اقول ان ده مش مجلس الشعب .. ده مسرح مجلس شعب ! "

وبدأ زملاء الشيخ عاشور من المعارضة الالتفاف إليه ومحاولة جذبه من ملابسه للجلوس أو دفعه للخروج .. ووقف بعض أعضاء الأغلبية فى أماكنهم .. واتجه بعضهم إلى حيث يقف الشيخ عاشور . وكان مازال واقفاً بين صفوف المعارضة. وهمّ الشيخ عاشور بالخروج من القاعة ومعه بعض أعضاء

المعارضة . ووسط حراس المجلس .. وكانت تبدو على ملامحه علامات الغضب والإرهاق الشديد ، وعيناه زائغتان لا تركزان على شيء .!!

وقرر المهندس سيد مرعى تجاه ما حدث أن يحيل اعتراض الشيخ عاشور ، والإهانة التى أهان بها المجلس إلى اللجنة المختصة ، ويقصد الطبع اللجنة التشريعية .. على ان تقدم تقريرها إلى المجلس .. وقال :

" ليتفضل الشيخ عاشور خارج الجلسة " .

وعرض المهندس سيد مرعى قراراً بخروج الشيخ عاشور من القاعة ، وإحالة ما قاله إلى اللجنة التشريعية بالمجلس .. حيث وافق أعضاؤه على هذا القرار بالإجماع .

وفى أثناء خروجه ، قال المهندس سيد مرعى : أن المجلس قد قرر ألا يحضر الشيخ عاشور الجلسة ، ويجب أن يتعلم النظام ويحترم المجلس ! .

ووسط هذا الجو المشحون بالإنفعالات والتوترات فى القاعة. سمعت الشيخ عاشور بأذني وهو يقول :

" يسقط أنور السادات " ..!!!!!!

فقال المهندس سيد مرعى مندهشاً :

" ماذا يقول ؟ "

فكرر الشيخ عاشور هتافه :

" يسقط أنور السادات " ..!!!!

فبدأت هتافات مضادة من أعضاء الأغلبية تردد :

" يعيش أنور السادات .. يسقط كل المذبذبين " !

والبعض الآخر يردد :

" يجب محاسبته على ما قاله " .

والبعض الثالث يطالب بضرورة اسقاط عضويته .

وتجاه ما يجري في القاعة .. حدث هرج ومرج فى القاعة .. وفقد المهندس سيد مرعى السيطرة على الأعضاء .. خاصة أعضاء حزب مصر الذين اندفع بعضهم نحو مقاعد المعارضة .

ولكن المهندس سيد مرعى قرر أن تعقد اللجنة التشريعية إجتماعاً فوراً للنظر فى عضوية الشيخ عاشور .. وأن تقدم تقريرها لمجلس .. ثم لرئيس الجمهورية .

وأشار بكلمات مؤثرة إلى أن مجلس الشعب يحترم نفسه .. وأنه إذا ما وجهت إليه إهانة .. خاصة من أحد أعضائه .. فإنه يجب أن يكون لهذا المجلس موقف تجاه هذا العضو .

وأكد على أن مجلس الشعب لا يهين السيد الرئيس ، بل يحترم السيد رئيس الجمهورية إحتراماً كاملاً .

ووسط هذه الانفعالات ، وصف المهندس سيد مرعى الشيخ

عاشور بأنة عضو شاذ .. لا يجوز أبداً ان ينتمى إلى المؤسسات الدستورية .

وعاد المهندس سيد مرعى ليصفه مرة ثانية بانه عضو شاذ واحد فى مجلس يضم هذا العدد الكبير من الاعضاء ، ولا يجوز أن يكون حُكماً على هذا المجلس أبداً . ولا يجوز أن يُستغل هذا الجو الديمقراطى بما يخرج عن إطار الدستور والقانون .

وقد استنكر رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد د. محمد حلمى مراد ما جاء على لسان أحد أعضائه .. وهو الشيخ عاشور .. ووصف ما قاله بأنه تصرف فردى !!

اما النائب الوفدي علوى حافظ ، فقد وقف ليقول قصيدة مدح فى أنور السادات ، وأكد ان الرئيس أنور السادات هو صاحب المبادرة فى عودة الديمقراطية بعد غيبة طويلة عن مصر .

واتفق معهما فى الرأى نائب رئيس الحزب عبدالفتاح حسن، الذى تساءل : ما الذى أقحم رئيس الدولة على لسان العضو بمثل هذه العبارة التى لا نقرها .. بل ونستنكرها ..؟!

وأرسلت الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد في الوقت ذاته خطاباً إلى المهندس سيد مرعى تقول فيه "

" إن ما صدر عن الشيخ عاشور محمد نصر عضو مجلس الشعب بجلسة اليوم . هو تصرف شخصى منه يساءل عنه فى حدود الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الشعب ، وإن حزب الوفد الجديد سوف يتخذ إجراءاته تجاه عضوه الشيخ عاشور محمد نصر فى إطار التنظيم الداخلى للحزب ولائحته وذلك فى أسرع وقت ..!!

واتخذ المهندس سيد مرعى قراره برفع هذه الجلسة العاصفة .. على ان تعقد بعد نصف ساعة .. وكانت عقارب الساعة تشير إلى الثانية عشر والنصف ظهراً .

وجرى المحررون البرلمانيون يميناً ويساراً ودخل بعضهم القاعة ليستطلعوا عن قرب رأى الأعضاء فيما حدث . وجرى بعضهم إلى ساحة المجلس ليبحثوا عن الشيخ عاشور ويشاهدوه وهو يغادر مبنى المجلس .. بل إن بعضهم ترك المجلس نهائياً .. متوجهاً إلى جريدته ليخبر قياداته بما حدث بالتفصيل .

هل ستنشرون ؟!

وفى هذه الأجواء الغريبة التى حدثت امامى لأول مرة ، دعانا المهندس سيد مرعى لمقابلته .

وتوجهنا نحن المحررون البرلمانيون إلى الصالون الملحق بمكتبه . وكان يجلس بجواره د. فؤاد محيى الدين وزير شئون مجلس الشعب ، والتف المحررون البرلمانيون حولهما .. وجاءت جلستى بجوار المهندس سيد مرعى مباشرة .. رغم اننى كنت أحدث المحررين فى العمل البرلمانى فى ذلك الوقت.

ووجه المهندس سيد مرعى الينا سؤالاً مباشراً :

" ما رأيكم فيما حدث ؟ "

وبالطبع استنكرنا ما حدث من الشيخ عاشور . واستنكرنا هذه الإهانات وهذا والهتاف ضد الرئيس أنور السادات .

فقال لنا :

" وهل ستنشرون ما حدث بالتفصيل ؟ "

ورد الجميع فى وقت واحد :

" طبعاً " .. لأننا إذا لم ننشر ما حدث فإن صحف المعارضة ستنشره " .

وكانت جريدة الأحرار قد صدرت كأول جريدة معارضة فى مصر من حزب الأحرار ، وكان يرأس تحريرها صلاح قبضايا نائب رئيس تحرير جريدة الأخبار والمحرر العسكرى بها .. والذى بدأ القيام بنشر حملات صحفية ناجحة ضد حكومة ممدوح سالم .. وبدأ الوزراء يضجوا مما ينشر على صفحات

الأحرار من وقائع خطيرة ضدهم (١) .

وفى أثناء هذه المناقشات جاء من يهمس فى أذن المهندس سيد مرعى ، فوجدناه ينهى المقابلة ويقول لنا في عجلة : " شكراً " .

واستنتجنا ان يكون هناك تليفون من رئاسة الجمهورية .

وخرج المحررون البرلمانيون من صالون المهندس سيد مرعى ، وكل واحد منهم قد بدأ فى إعداد ما سينشر على الناس فى اليوم التالى بالصحف اليومية .. أو إعداد الزوايا الجديدة فى التحقيقات والأحاديث الصحفية أو التعليقات التى سينشرها المحررون فى المجلات الأسبوعية .

ودق الجرس خارج القاعة ليدعو الأعضاء للعودة إلى القاعة مرة اخرى .. فبدأوا العودة ولسان حالهم يقول : كيف حدث هذا من الشيخ عاشور .. وكان بعضهم يضرب كفاً بكف لما حدث ..!!

انتهت هيئة مكتب مجلس الشعب من مناقشة كل جوانب قضية الشيخ عاشور ، وإهانته للمجلس الذى ينتمى إليه ولرئيس الجمهورية أيضاً .. وكانت عقارب الساعة تشير وقتها إلى الثانية و ٢٥ دقيقة .

وقد لاحظت ان الأحداث الماضية التى شهدتها قاعة

المجلس على مدى يومين قد سيطرت على أجواء الرأى العام فى الشارع المصرى خارج القاعة .. وعلى الأجواء الصحفية أيضاً . وكان الجميع فى حالة انتظار وترقب ، والكل يتحدث عن المواجهة التى حدثت بين الشيخين الشعرواى وعاشور .

واختلف الناس والكتاب الصحفيين ومعهم الأعضاء فى تفسيرهم لكل ما حدث فى هاتين الجلستين التاريخيتين .

فالبعض إستنكر العبارة التى قالها الشيخ الشعراوى عن الرئيس السادات .. بأنه " لا يسأل عما يفعل " ؟! والبعض الآخر كان يعتبر أن الشيخ عاشور على حق فى تصديه للشيخ الشعراوى .. خاصة انه قال له فى جلسة الإستجواب : " إتق الله " .. وأن ما حدث فى اليوم التالى من الشيخ عاشور إنما جاء نتيجة الضغوط العصبية والنفسية التى تعرض لها من أعضاء الأغلبية .. كما أن الشيخ عاشور قال فى إجماع اللجنة التشريعية : انه كان يريد تقديم استقالته من المجلس ، لكنه أرجأها حتى يمكن تكوين حزب الوفد الجديد ويكتمل له النصاب القانونى الذى كان يشترط وجود ٢٠ عضواً من المؤسسين للحزب من أعضاء مجلس الشعب (٢) .

ولكن على الجانب الآخر كنت أجد أن البعض الاخر يعتبر ان الشيخ عاشور قد خرج عن حدود الممارسة الديمقراطية ..

وأنـه تدنـى بلغـة الحـوار تحـت القبـة .. وأن مـا قالـه يجـب أن يعـاقب عليـه بإسقاط عضويتـه . لأنـه أخل بواجباتهـا رغـم أن اللائحة تنص على أن العضو لا يُساءل عن آرائه وأفكاره (٣) ، ولكن ما قاله الشيخ عاشور لم يكن أفكاراً ولا أراءاً موضوعيـة يمكـن مناقشتها ، إنمـا هـو إهانـة واضحـة للمجلـس ولرئيـس الدولـة اللذين يجب إحترامهما .

فمجلس الشـعب يمثـل قمـة السـلطة التشـريعية التـى يجـب احترامها وتوفيرها .

ورئيس الجمهورية يمثل هيبة الدولة ولا يجوز مخاطبته او الحديث عنه علناً بتلك العبارات غير اللائقة .

ويبدو وأن كل هذه التفسيرات لمـا حـدث ، كـان فـى حاجـة إلى توضيح أو تفسير جديد او إزالة سوء الفهم عند البعض ، خاصـة بعض أقوال الشـيخ محمـد متولـى الشـعراوى ، ولهـذا وجدنا ان الشيخ الشعراوى قد حرص على حضور الجلسة التـى عقدها المجلـس فـى الأسـبوع التـالى مباشـرة .. وبـالتحديد فـى صبـاح يوم ٢٧ مـارس ١٩٧٨ .. والتـى كـان يتضمـن جـدول أعمـالها بنداً واحداً فقط هو :

" مناقشة تقرير اللجنـة التشريعية عن إسقاط العضويـة عـن النائب الوفـدى " الشيـخ عاشـور محمـد نصـر " عضـو مجلـس

الشعب عن دائرة الجمرك بالاسكندرية .

ازدحمت القاعة عن آخرها بالأعضاء .. وحرص الجميع على عدم التغيب أو " التزويغ " .. او حتى الجلوس فى البهو الفرعونى كما اعتادوا ..!!

فهكذا دائماً تكون جلسات إسقاط العضوية من الجلسات المهمة فى أى برلمان فى العالم .. ويحرص الأعضاء على متابعتها .. بالإضافة إلى أن الدستور المصرى فى مادته ٩٦ والمواد ٣٨٠ و ٢٨٣ و ٣٨٣ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب تشترط موافقة ثلثى أعضاء المجلس على إسقاط العضوية ، فهى إذن من الإجراءات المهمة للبرلمان التي تتطلب حتمية حضور أكبر عدد من الأعضاء .

وبالطبع يحرص حزب الأغلبية على توفير هذا العدد من الأعضاء . خاصة عندما يكون الأمر متعلقاً بعضو من حزب معارض . فالذين لا يحضرون فى العادة يحضرون هذه الجلسة بالأمر المباشر . والذين اعتادوا أن يجلسوا فى البهو الفرعونى أثناء عقد الجلسات يتم التنبية عليهم بضرورة دخولهم إلى القاعة . حتى يكتمل النصاب القانونى للتصويت الذى يكون دائماً نداءاً بالاسم . كما تنص على ذلك اللائحة الداخلية .

وعندما افتتح المهندس سيد مرعى الجلسة ، اعطى لمقرر

اللجنة التشريعية الكلمة ليبدأ في قراءة التقرير الذى اعدته اللجنة .. وقد أرفقت اللجنة مع التقرير الطلب الذى وقع عليه خمس (١/٥) اعضاء المجلس يطالبون فيه بضرورة إسقاط العضوية عن زميلهم الشيخ عاشور . لأنه اهان المجلس ووصفه بأنه مسرح . وهتافه بإسقاط رئيس الدولة ، وذلك على حد عبارتهم التى وقعوا عليها .

ومن العجيب أن نجد أن النائب عادل عيد .. الذي وقف معه الشيخ عاشور قبل هذه الواقعة مدافعاً عنه بكامل قوة أثناء استجوابه للشيخ متولى الشعراوى .. قد وقع على هذا الطلب تحت رقم " ٧ " ..!!

ولكن عادل عيد دافع عن نفسه تجاه هذا الموقف بقوله : بأن زميله صلاح توفيق عندما عرض عليه التوقيع بإسقاط العضوية بادر إلى ذلك ، لأنه كان غاضباً ومستاءاً من تصرف الشيخ عاشور ، وأنه كان فى سورة الغضب ..!!

حزب الوفد الجديد يتراجع !

وبعد ان تلا مقرر اللجنة التشريعية التقرير الذى أعدته اللجنة الذى أدان فيه الشيخ عاشور ، وأشار إلى أنه قد أخل

بواجباته العضوية إخلالاً جسيماً ، واعتدى على الدستور والقانون ، وأهان مجلس الشعب ورئيس الجمهورية .. طالب التقرير بالموافقة على طلب (٥/١) عدد الأعضاء بضرورة إسقاط عضويته .

ومن العجيب والغريب أيضاً أننا وجدنا أن أعضاء حزب الوفد الجديد قد تراجعوا عن موقفهم تجاه الشيخ عاشور .. وحاولوا الدفاع عنه وتبرير ما قاله بكل الطرق والوسائل وإعطاء تفسيرات غريبة وجديدة لمواد الدستور واللائحة الداخلية للمجلس التى تتيح للعضو ان يقول ما يشاء تحت القبة بكل حرية .. وبالطبع كان رئيس الهيئة البرلمانية د. محمد حلمى مراد هو رئيس هيئة الدفاع عن زميلهم فى الحزب الشيخ عاشور ، ورأينا أن حماسهم فى محاسبة الشيخ عاشور داخل حزبهم – كما قالوا – قد تلاشى تماماً ، وان استنكارهم لما قاله كأنه لم يكن .. رغم ان ما حدث لم يكن قد مضى عليه سوى سبعة أيام فقط . ولم نسمع او نرى اى محاسبة للشيخ عاشور داخل الحزب ، أو حتى مجرد توجيه اللوم له ..!

ولعل الإلتزام الحزبى هو الذي منعهم من ذلك .. ويبدو ان قرار الحزب للهيئة البرلمانية فى مجلس الشعب ، كان هو ضرورة الوقوف مع زميلهم حتى النهاية ، على طريقة " أنصر

أخاك ظالماً أو مظلوماً " .

وعندما احتدم الخلاف بين المعارضة والأغلبية حول موقف الشيخ عاشور وما قاله .. وجدنا الشيخ متولى الشعراوى يطلب الكلمة ليقول رأيه فيما يثار حوله .

الشعراوى .. يبرىء ساحته

بمجرد ان أعطى المهندس سيد مرعى الإذن بالحديث للشيخة متولي الشعراوي سمعنا الأعضاء يرددون : الله أكبر ، ويصفقون لوزير الأوقاف الذى وقف فى مقاعد الوزراء . وصمت كل من فى القاعة .. فالجميع كان متشوقاً لسماع رأى الشيخ الشعراوى والاستماع لتفسيراته عما قاله فى جلسة الاستجواب الشهيرة .. وحتى يبرىء ساحته مما قاله من أن الرئيس السادات .. " لا يُسال عما يفعل " ؟!

وكان الشيخ عاشور ما زال جالساً بين صفوف المعارضة انتظاراً ليأخذ الكلمة للدفاع عن نفسه تجاه ما تفوه به وقاله .. وكانت تبدو وعلى ملامحه علامات القلق والتوتر والإرهاق أيضاً .. وكأنه لم ينم طوال الليل ..!!

وبدأ الشيخ متولى الشعراوى حديثه للأعضاء بإسم الله ..

ودخل مباشرة إلى الإجابة عن كل ما اعتقد أنه يدور فى أذهانهم خلال الأيام الماضية .

فقال فضيلته :

" الحمد لله ان تكلم السيد العضو هذا الكلام أمامكم .. وانني تكلمت أيضاً أمامكم . وتصحيح الواقعة أنني قلت ان سوابق الرجل – أى الرئيس محمد أنور السادات – تجعلنا نأتمنه على ما يتخذه من قرارات لأنه قد أثبت أنه رجل يريد أن يصحح أوضاعاً فاسدة ، ولأنه رجل اجتمعت عليه أمور داخلية وأمور خارجية ، فإذا كان قد أعطى قراراً لسفر إنسان دون أن يرجع إلىّ فإننى أقدر ظروف سيادته فيما يريد أن يعمله مما لا يجب أن يعلمه مثلى ..

وكان الشيخ الشعراوى بالطبع يقصد قرارات السفر التى يسافر بها توفيق عويضه للخارج دون الرجوع إلى رئيسه المباشر . وهو وزير الأوقاف .

واقترب الشيخ الشعراوى مما يدور فى أذهان الأعضاء حول عباراته " ان السادات لا يسأل عما يفعل ؟ " فقال الشيخ موضحاً أنه قال : أن مثل هذا الرجل يجب ألا اسأله عما يفعل فلما إعترض السيد العضو على كلامى ، قلت له " انا أعرف بالله منك " . وقد قصدت أنه يجب ألا يسأل عما يفعل فى

الأمور التى يرى فيها مصلحة . ولا يجب أن يعلنها للناس . لأن الإعلان عنها أو معرفة اسبابها قد يفسد الهدف منها .

ووجه الشيخ الشعراوى حديثه للشيخ عاشور قائلاً :

" إذا كان السيد العضو عاشور محمد نصر قد فهم منى غير ذلك فإننى استغفر الله مما فهم . واستغفر الله فيما فهم " .

وبهذه الكلمات الواضحة والمحددة التى قالها الشيخ الشعراوى ضجت القاعة كلها بالتصفيق ، والهتاف : الله اكبر .. الله اكبر .. وأزالت كلماته الكثير من سوء الفهم الذى حدث عند البعض .. وأنا منهم ..!!

وأضاف الشيخ الشعراوى :

" لا يمكن لمثلى .. وأنتم تعرفون من هو ، أن يزل هذه الزلة أمام الله سبحانه وتعالى . وأننى أعلم جيداً أن السيد الرئيس محمد أنور السادات رجل مأمون على دينه . وهب أننى قلت ذلك فإن ما قلته كان سيغضب مني الرئيس أنور السادات . وأنا لا أحب أن يغضب منى السيد الرئيس أنور السادات لأننى أعرف دينه وأعرف غضبه .

وقاطع الأعضاء الشيخ الشعراوى بالتصفيق الحاد ، ولكنه لم يلتفت لهذا التصفيق وواصل كلامه بقوله :



" فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي في " البنش " الأول من المجلس يرتب أوراقه قبل كلمته ، ويرى بجوار فضيلته الدكتوره آمال عثمان والسيد كمال الشاذلي "

" انني ياسيدي أحب أن أقول إن الأسلام يجب أن يكون المظلة الواسعة التي نحتمى بها جميعاً لمصلحة الإسلام .. وأحب أيضاً أن أفرق بين الإسلام كموضوع ، وبين ان نمسح بالإسلام كل مخالفة يرتكبها رجل من رجال الإسلام " .

وقاطع الأعضاء الشيخ الشعراوى بالتصفيق والهتاف ولكنه مضى يقول :

" ان المسألة التى تكلم فيها السيد العضو عاشور محمد نصر . ووقف فيها هذا الموقف لا صلة لها بالإسلام ، ولا أحب ان يحسب على الإسلام من رجل عُرف أنه يتكلم عن الأسلام لشيء شخصي لا يمت للإسلام بصلة .

ولو أن السيد العضو قال هذا الكلام الذى قاله حين هتف بسقوط الرئيس أنور السادات وحين أزدرى المجلس . لو أنه قال عندما كنت ألقى كلمتى لكان هناك موضوع للكلام يقال فيه .. ولكنه أقحم هذه المسألة إقحاماً .. لأنه لم يدل فيها برأى . ولأنه حين قال " يسقط ......

وهنا حدثت ضجة شديدة من أعضاء المعارضة وقاموا بالتشويش على كلام الشيخ الشعراوى ، وبدأ أعضاء الأغلبية . القيام من أماكنهم للرد على المعارضة .

وحاول المهندس سيد مرعى التدخل لحماية الشيخ

الشعراوى من الضجيج الذى احدثته المعارضة لتمنعه من مواصلة حديثه . وقال المهندس مرعى للأعضاء :

" ان السيد العضو قد مس فى كلمته السيد وزير الأوقاف .. ويجب أن يُمكن السيد الوزير من الرد عليه " .

وبعد أن هدأت المعارضة إلا قليلاً قال الشيخ الشعراوى :

" أننى أحب أن تفرقوا بين رأى يقال هنا بحرية .. وبين حكم يصدر هنا بتهور فكلمة " ليسقط " هل هى رأى أم حكم ؟ ولا يملك أحد أن يحكم أبداً ، ولكن من الممكن أن يرى أن كلمة يسقط حكم ونتيجة .. فهل أنتم مكلفون بأن تحكموا على الناس أم تروا رأيكم ؟؟ ان الرأى هو دائماً نتيجة الحكم .

وأنهى الشيخ الشعراوى كلمته للأعضاء بأن السيد العضو قال الحكم ولم يقل الحيثية .!!

وجلس الشيخ الشعراوى بين زملائه الوزراء وسط تصفيق حاد من الأعضاء .. وقد شعروا أن كلماته قد أزالت ما كان فى صدورهم من لبس أو سوء فهم .

الكلمات الأخيرة لعاشور !

وعندما ارتفعت حرارة المناقشات بين الأغلبية المؤيدة تماماً لإسقاط العضوية عن الشيخ عاشور وبين المعارضة الرافضة

تماماً لهذا الإسقاط .. أعطى المهندس سيد مرعى الكلمة للشيخ عاشور ليبدأ فى الدفاع عن نفس تجاه ما قاله . وما تفوه به ضد المجلس والرئيس أنور السادات !

وهدأت القاعة لتستمع إلى الشيخ عاشور .. والجميع يعلم جيداً ونحن معهم .. أنها ستكون كلماته الأخيرة فى هذا المجلس ، وربما إلى الأبد . فكل الإتجاهات تشير وتؤكد لنا أن الأغلبية قد اتخذت قرارها مسبقاً لإسقاط عضويته خلال الساعات القليلة القادمة .

وبدأ الشيخ عاشور الحديث بصوت خافت .. وكلمات مرتعشة ، بأن الذى حدث قد أثر فيه لدرجة أنه لم ينم ليلتها .! وانه من الجائز ان يكون رجلاً جاهلاً على حد تعبيره ، وأنه لم يتيسر له فهم كلام الشيخ متول الشعراوى .. واليوم قد يستغفر الله .. وإننا كلنا نستغفر الله .

وبدأ الشيخ عاشور يوضح الأسباب التى دعته أن يقف من الشيخ الشعراوى هذا الموقف فمضى يقول : إننى لا أسمح لنفسى أبداً أن أسمع أن السادات لا يُسأل عما يفعل . لأن السادات من الناس .. وسيد الناس نفسه .. سيُسأل عما يفعل .. والسادات ليس أفضل من الرسول محمد بن عبدالله .

وحدثت ضجة شديدة ومقاطعة من أعضاء حزب مصر ..

وتدخل المهندس سيد مرعى لحماية الشيخ عاشور منهم . وقال :

" انه يجب إعطاء الفرصة للسيد العضو . ولا داعى لهذه الضجة والمقاطعة " .

واستكمل الشيخ عاشور حديثه قائلاً : إن الله هو الذى لا يسأل عما يفعل . وهذه صفة من صفاته ولا أحد يشاركه فى هذه الصفة . قال المولى عز وجل : " لا يسأل عما يفعل وهم يُسألون " . ويدخل فى " هم " الرسل والأنبياء . والذى قيل وقتها كما قلت سبب لى انفعالاً شديداً .. وذهبت إلى بيتى حزيناً جداً . ولم أنم طوال الليل . وفى اليوم التالى جئت إلى هنا و " لخبطت " بسبب واقعة العيش والتمثيلية التى حدثت بسببها .

ودخل الشيخ عاشور فى شرح الخلفيات التى سببت له كل هذه الانفعالات .. بأن جاره يبيع حذاءه لكى يأكل ! وانه ممنوع من الكلام ، وأنه قدم استقالته من المجلس ولكن أحداً لم يسمح بها .

وتحدث الشيخ عاشور عن تفاصيل كثيرة يعانى منها الناس الغلابة فى مصر ، وأنه يسكن فى المساكن الشعبية .

واستمر دفاعه عن نفسه حوالى الساعة ونصف الساعة .

ولكن كل هذه الدفوع كانت مجرد استكمالاً لنصوص اللائحة

الداخلية للمجلس بأن العضو يجب أن يأخذ الكلمة للدفاع نفسه قبل قرار إسقاط العضوية .

غابة لألغاء الشتائم

ولكن المهندس سيد مرعى قرر إرجاء التصويت على إسقاط عشوية الشيخ عاشور إلى جلسة اليوم التالى .. والتى جاء فيها ممدوح سالم رئيس الوزراء ، ومعه كل أعضاء الحكومة ، وقام بالرد على المعارضة وعلى كل ما قاله الشيخ عاشور ، وأكد ممدوح سالم أنه لا يمكن أن يسمح بإهانة رئيس الدولة ورمزها تحت قبة مجلس الشعب . لأنه لو سمح بذلك . فلن تكون هناك سيادة قانون .. وسيصبح المجلس غابة لالقاء الشتائم !

وبالطبع لم يكن الشيخ عاشور حاضراً هذه الجلسة .. فقد كان مقتنعاً بكل ما قاله ، ولم يعتذر عنه .

وخرج الشيخ عاشور من هذا المجلس بعد إسقاط عضويته ليعتزل العمل السياسى ولم يخض أية انتخابات آخرى حتى توفاه الله .

كفانى من الدست مغرفة !

وخرج الشيخ محمد متولى الشعراوى من وزارة ممدوح سالم التى استقالت فى ٤ اكتوبر ١٩٧٨ .. ولم يدخل الوزارة الجديدة التى شكلها د. مصطفى خليل ، ليطوى صفحة مهمة من حياته .. عانى فيها الشيخ الشعراوى الكثير أثناء توليه منصب الوزير على حد قوله !

وحين سئل الشيخ الشعراوى : هل لو عرض عليك منصب الوزارة مرة ثانية . هل تقبله ..؟!

رد الشيخ بالمثل العامى :

" كفانى من الدست مغرفة " !

ولكن .. وبعد ١٤ يوماً بالضبط من خروج الشيخ الشعراوى من الوزارة .. وبالتحديد فى ٢٨ أكتوبر من نفس العام .. أصدر الرئيس أنور السادات قراراً جمهورياً بتعيين ٧٠ عضواً فى مجلس الشورى .. وكان الشيخ محمد متولى الشعراوى وزيراً الأوقاف السابق من ضمن هؤلاء المعينين . ولكن من العجيب أن الشيخ الشعراوى لم يقبل هذا التعيين . ولم يذهب إلى مجلس الشورى صباح الأول من نوفمبر ١٩٧٨ لحلف اليمين الدستورية .. واستمر مقعده شاغراً حتى انتهاء

الدورة الأولى لمجلس الشورى . ولم يصدر اسمه فى دليل أسماء اعضاء المجلس الذى صدر ف عام ١٩٨١ - ١٩٨٢ (٤) .

وقد أشار الشيخ الشعراوى إلى هذا الرفض بكل شجاعة فى اللقاء الذى عقد فى الجامع الأزهر ، أثناء القاء بيان أعده الشيخ الشعراوى والشيخ محمد الغزالى و د. محمد الطيب النجار للرد على أمراء الجماعات الإسلامية وكشف ما يتعرض له الإسلام من مؤامرات من خصومهم (٦) .

وقال الشيخ الشعراوى أن خصوم الإسلام عندما لمْ يقدروا على الإسلام من ذواتهم .. فدخلوا عليه من أبنائه .. وجعلو لكل واحد أملاً فى أن يكون أميراً أو حاكماً ..!!

وأشار الشيخ الشعراوى إلى ضرورة أن نتنبه جيداً إلى ما يراد بنا من كيد .. وما يراد بنا من شر .

ورد الشيخ الشعراوى على ما يردده البعض من اتهامات باطله بأنه من علماء السلطة . فقال بالحرف الواحد :

" إعلموا جيداً أننى كما قال أخى الشيخ الغزالى لست من علماء السلطة .. فأنا الوحيد فى مصر الذى رد قرارات جمهورية ، ولم يستمع لها فى تاريخها كلها . ملكية او جمهورية . فلا يستطيع أحد أن يتهمنا أبداً بأننا علماء

علماء سلطة " (٥) .

وكـان بـالطبع يقصـد أنـه رد قـرار رئيس الجمهورية بتعيينـه عضواً فى مجلس الشـورى . ورفضـه لهـذا التعيين الـذ يتمنـاه الكثيرون ويحلمون به ..!!

* * * * * * * * * * *

وتفرغ الشـيخ الشعراوى تمامـاً للدعـوة إلـى اللـه سبحانـه وتعالى .. وتسجيل خواطره عن القرآن الكريم ، ليثبت أنه بحق إمام القرن الخامس عشر الهجرى ، ومجدده . وقـد استطاع – رحمه الله – أن يضع منهجاً جديداً لتفسير القرآن الكريم يعتمـد فيه علـى البسـاطة والبلاغـة والتفسـير اللغوى لكلمـات القـرآن الكريم .

نفعنا الله سبحانـه وتعالى بعلمه .. ونفعه الله بما تركـه لنـا من علم نـافع سيبقى خالداً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. وعلى الله قصد السبيل .



" الدكتور مصطفى كمال حلمي وزير الدولة لشئون البحث العلمي يحاور ضاحكاً فضيلة الشيخ الشعرواي قبل أن يصبح رئيساً لمجلس الشورى الذي رفض الشعراوي عضويته بقرار من السادات في أكتوبر من نفس عام خروجه من وزارة ممدوح سالم "

هوامش ومراجع الحكاية

١ – كان الأستاذ الكبير جلال الدين الحمامصى الكاتب بالأهرام ، ثم رئيس تحرير الأخبار بعد عودة على ومصطفى أمين إلى مؤسسة أخبار اليوم قد كلف صلاح قبضايا بتدريب الدفعة الأولى من طلبة كلية الإعلام .. والإشراف عليهم فى إصدار جريدة " صوت الجامعة " والتى كانت بمثابة العمل الصحفى " للدفعة الأولى " فى الفترة من ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٧٥ ، وقد صدر العدد الأول من صوت الجامعة فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ وكان مع صلاح قبضايا الأستاذان محمد عبد الحميد من مجلة آخر ساعة وسامى جوهر نائب رئيس الأخبار لشئون الحوادث .

٢ – كان حزب الوفد . هو الحزب الوحيد الذى استطاع فى ذلك الوقت إجتياز العقبات القانونية التى تضمنها قانون الأحزاب لتأسيس أى حزب جديد . وقد تم إلغاء شرط وجود ٢٠ عضواً من أعضاء مجلس الشعب فى الإخطار لتأسيس الحزب .

وقد قام حزب الوفد بعد ذلك بتجميد نشاطه من قبل الهيئة العليا للحزب فى ٦ يونيو ١٩٧٨ احتجاجاً على صدور قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ثم عاد للممارسة نشاطه فى ٦ مايو ١٩٨٣ .. وحصل على موافقة الجمعية العمومية على قرار العودة . غير أن لجنة شئون الأحزاب اعترضت على ذلك . وطعن حزب الوفد أمام

المحكمة على قرار لجنة شئون الأحزاب بإنكار الوجود القانونى للحزب .. وحكمت المحكمة بعودة استئناف نشاط الحزب . (تقرير حول حرية تكوين الأحزاب – مركز المساعدة القانونية – إعداد صام الدين حسن – ص ٢٢ – سبتمبر ١٩٩٦) .

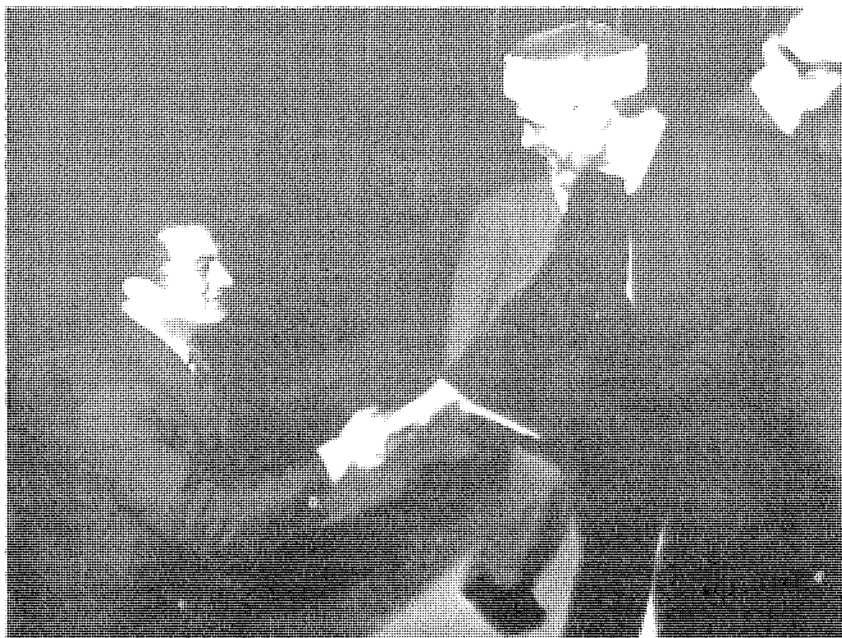
٣– تنص المادة ٩٨٥ من الدستور : " لا يؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء فى أداء أعمالهم فى المجلس أو فى لجانه " .

٤ – كان من أبرز الذين عينوا فى مجلس الشورى فى بداية انشائه : أنيس منصور رئيس مجلس إدارة دار المعارف ورئيس تحرير مجلة أكتوبر فى ذلك الوقت ، وإبراهيم سعده رئيس تحرير أخبار اليوم ، والشيخ أحمد حسن الباقورى ، والصحفية أمينة السعيد ، والفنان محمود المليجى ، و محمد حسن حلمى رئيس نادى الزمالك ، وصفوت الشريف وزير الدولة للإعلام ، ود. مصطفى كمال حلمى وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى ، ود. عاطف صدقى رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات وهمت مصطفى رئيس التليفزيون ، ود. محمد عبد الفتاح القصاص الأستاذ بكلية العلوم جامعة القاهرة ، والكاتب توفيق الحكيم .

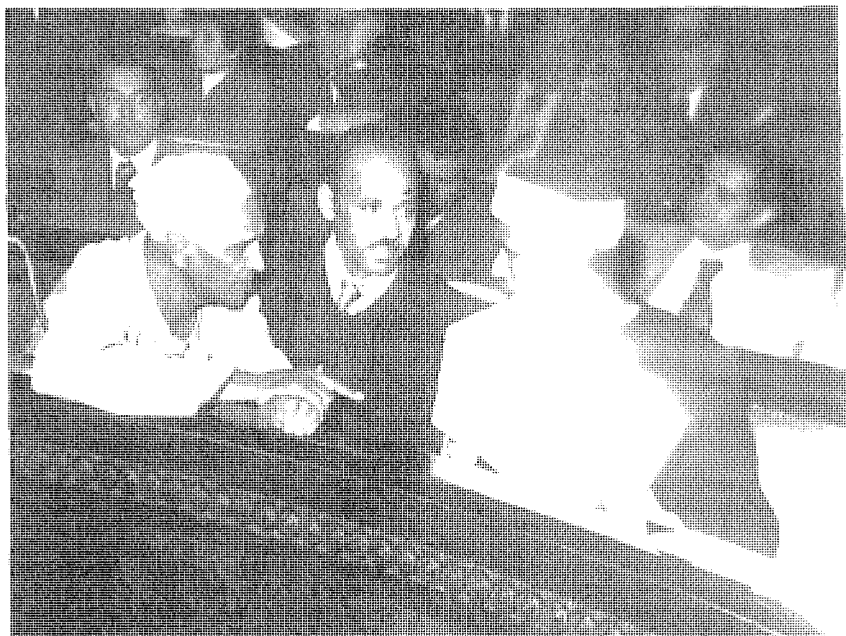
٥ – عقد هذا اللقاء فى صحن الجامعة الأزهر يوم الأحد ١ يناير ١٩٨٩ .. ونشر فى مجلة أكتوبر كاملاً العدد ٦٣٦ الصادر فى ٨ يناير ١٩٨٩ .. بعنوان النص الكامل لمؤتمر علماء المسلمين .



" فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي وهو يتسلم وسام التقدير السيد محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية "

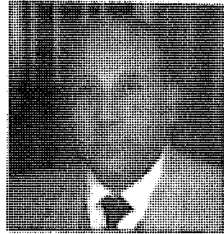


السيد نائب رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك يصافح
فضيلة الشيخ الشعراوي في إحدى المناسبات "



" الوزير محمد متولي الشعراوي يناقش بعض أعضاء مجلس الشعب في شؤون دوائرهم الإنتخابية فيما يتعلق بوزارة الأوقاف وشئون الأزهر ، حيث يظهر الى يمينه العضو محمد خليل حافظ نائب الدرب الأحمر "

تم بحمد الله



وفى وسط هذه الأجواء المنفعلة بكلمات الشيخ الشعراوى وتصفيق الأعضاء له وهتافهم المستمر الله أكبر . . . الله أكبر . . . وقف الشيخ عاشور فجأة وقال موجهاً كلامه للشيخ الشعراوى ، بالحرف الواحد كما سمعت وسجلت فى أوراقى فى حينها :

« اتق الله يا رجل . . مفيش حد فوق المساءلة ، لترع الله » .

حدثت ضجة شديدة من أعضاء حزب مصر ، ومقاطعة الشيخ عاشور حتى لا يواصل كلامه للشيخ الشعراوى ، وكان الأعضاء يقولون له : اقعد . . اقعد . . بينما البعض الآخر يصفق ويهتف . !

وضاعت فى الهواء الأجراس التى كان يخبطها المهندس سيد مرعى «بشاكوشه» فى وسط هذه الضجة من الجميع ! وما أن هدأت القاعة قليلاً ، وكان الشيخ عاشور لا يزال واقفاً قال له الشيخ الشعراوى بانفعال :

« أجلس . . أنا أعرف بالله منك »

وكررها مرة ثانية :

« أنا أعرف بالله منك » . . !!

هذا الكتاب .. عن فقيه القرن العشرين العالم الجليل الشيخ محمد متولى الشعراوى .. يتناول فترة خصبة من حياته قضاها وزيراً للأوقاف وشئون الأزهر

لقد تصدى الشيخ لانحرافات أحد مراكز القوى فى وزارته بصالة رايهان ... ثم إن أحد أهم صولاته كانت عندما اتهمه أحد أعضاء مجلس الشعب بأنه ينافق الرئيس السادات ويضعه فى منزلة واحدة مع الله عز وجل

القلم الرشيق للصحفى المخلص فى كتاباته محمد المصرى صور لنا تلك الواقعة وغيرها فى هذا الكتاب .. الذى يستحق أن يقرأ





١٦/٠٠